



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم التأمين والمصارف
ماجستير أسواق مالية

أثر خطر السيولة في عوائد توظيفات الأموال المصرفية

دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة

THE EFFECT OF LIQUIDITY RISK AT THE RETURN OF THE
RECRUITMENTS OF THE BANKING FUNDS

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التأمين والمصارف

إعداد الطالبة

إناس أبو كلام

إشراف الدكتور

رنيد قصوة

2019-2018

المخلص

تناولت الدراسة موضوع "أثر خطر السيولة في عوائد توظيفات الأموال المصرفية" كمحاولة للربط بين اثنين من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة في إدارة المصارف ، والتي تهتم العديد من الباحثين والمحللين في مجال الإدارة المالية ، وهذين الموضوعين هما العائد المصرفي وخطر السيولة . إذ أن العائد المصرفي يعد أحد أهم مؤشرات الأداء المالي الذي يقيس قدرة المصرف على تحقيق أهدافه ومدى الاقتراب أو الابتعاد عن تلك الأهداف ، وتؤثر في هذا العائد مجموعة من العوامل والمخاطر ، يساهم بعضها في تعظيم العائد والبعض الآخر يعد عائقاً أمام تحقيقه . وفي المقابل يعد خطر السيولة أحد أهم أنواع المخاطر المصرفية الذي لا بد من أخذه بالاعتبار عند عرض الأنواع المختلفة للمخاطر التي تواجه العمل المصرفي. وبالتالي فإن دراسة علاقة التأثير بينهما تعد أمراً أساسياً لإدارة المصرف.

وهدفت الدراسة إلى تشخيص أهم المؤشرات المعبرة عن عوائد توظيفات الأموال المصرفية ، وتحديد أهم مقاييس خطر السيولة ، فضلاً عن الكشف عن الآثار التي تتركها مقاييس خطر السيولة والمتمثلة بـ (القروض / الودائع ، الأرصدة النقدية وشبه النقدية / الودائع، الودائع / الموجودات) بوصفها متغيرات مستقلة في أهم مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية المتمثلة بـ : (العائد على حقوق الملكية ، العائد على الموجودات ، العائد على الودائع ، العائد على الأموال المتاحة ، صافي هامش الربح) بوصفها متغيرات تابعة ، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي ، و التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من قوائم النشرات السنوية المصارف السورية الخاصة وذلك للفترة الزمنية من عام 2006 حتى عام 2011 وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS

وقد جاءت الدراسة بفصول رئيسية ثلاثة تناول الأول منها ، "النظرة المعاصرة لمفهوم خطر السيولة المصرفية وأبرز مقاييسه" وتضمن مبحثين رئيسيين غطت الإطار النظري له . أما الفصل الثاني فقد تناول "العائد المصرفي وعلاقته بخطر السيولة" وتضمن مبحثين رئيسيين غطت الإطار النظري له . في حين احتوى الفصل الثالث على "تحليل واختبار العلاقة بين

مقاييس خطر السيولة ومؤشرات عائد توظيفات الأموال" في المصارف عينة الدراسة ، وتضمن
مبحثين رئيسيين غطت الإطار التطبيقي له .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والمتعلقة بالجانب النظري
والجانب التطبيقي للدراسة .

وأخيراً اختتمت الدراسة بطرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تفيد المصارف
الخاصة خصوصاً والقطاع المصرفي بشكل عام .

تمحورت هذه التوصيات حول ضرورة اهتمام المصارف بإدارة السيولة والمخاطر من قبل هيئات
استشارية متخصصة تأخذ مكانتها في هيكل المصرف ، معتمدة على قياس السيولة والمخاطر
بأطر منهجية ، وتستقي بياناتها من خلال نظم معلومات متطورة بشكل دوري ، مع ربطها بكافة
أنشطة المصرف الائتمانية والاستثمارية. وتقييم سياسات عمل المصرف باستمرار.

كما تم عرض بعض التوصيات للباحثين في مجال العلوم المالية والمصرفية.

المقدمة

الفصل الأول

النظرة المعاصرة لمفهوم خطر السيولة المصرفية وابرز مقاييسه

المبحث الأول : مفهوم خطر السيولة المصرفية وابعاده المعاصرة

اولاً : مفهوم السيولة المصرفية.

ثانياً : أهمية السيولة المصرفية

ثالثاً : أنواع السيولة المصرفية

رابعاً : مصادر السيولة المصرفية

خامساً : مفهوم خطر السيولة المصرفية .

سادساً : مفهوم فجوة السيولة المصرفية .

المبحث الثاني : إدارة خطر السيولة المصرفية وابرز مقاييسه

اولاً : مفهوم ادارة خطر السيولة المصرفية

ثانياً : متطلبات ادارة خطر السيولة المصرفية:- تحديد احتياجات السيولة

- ادارة المركز النقدي

ثالثاً : اجراءات ادارة خطر السيولة المصرفية

رابعاً : استراتيجيات ادارة خطر السيولة

خامساً : مقاييس خطر السيولة المصرفية

الفصل الثاني العائد المصرفي وعلاقته بخطر السيولة
المبحث الأول : العائد المصرفي والعوامل المؤثرة فيه ومؤشراته الرئيسية أولاً: مفهوم العائد المصرفي وأهميته وأشكاله ثانياً : العوامل المؤثرة في العائد المصرفي ثالثاً : مؤشرات العائد المصرفي
المبحث الثاني : مصادر العائد المصرفي وعلاقته بخطر السيولة أولاً : مصادر العائد المصرفي: - الائتمان المصرفي . - الاستثمار المصرفي . - بعض الخدمات الاستثمارية الحديثة . ثانياً : العلاقة بين العائد المصرفي وخطر السيولة
الفصل الثالث الدراسة التطبيقية على المصارف الخاصة السورية خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2011
أولاً: تحليل خطر السيولة وعائد توظيفات الأموال في المصارف السورية الخاصة
ثانياً : تحليل تأثير خطر السيولة في عوائد توظيفات الأموال في المصارف السورية الخاصة
النتائج والتوصيات
الملاحق
المراجع

المقدمة :

يعتبر الدور الأقدم الذي عرفت به المصارف هو دور الوسيط بين المودعين و المقترضين ، لكن لا يزال هذا الدور ضرورياً و ملحقاً حتى يومنا هذا ، فالمودعون يرغبون باستثمار مدخراتهم ضمن أدنى مستوى من المخاطر ، والمستثمرون يرغبون في اقتراض هذه الأموال لمدة تتراوح بين شهور إلى سنوات ليعيدوا بعدها ما اقترضوه بمواعيد تتناسب مع تحقيق الدخل من استثمارهم .

ونظراً إلى أن هذه الدراسة تتوجه للقطاع المصرفي بشكل عام و والمصارف السورية الخاصة على وجه التحديد فإن ما سبق يفرض على إدارة المصارف السورية الخاصة التوفيق بين رغبات المودعين والمقترضين والحفاظ على ثقتهم في قدرته على تلبية احتياجاتهم بما يتناسب أيضاً مع مصالحها في تحقيق الربح والقدرة على المنافسة .

لذا تعد السيولة أحد أهم أهداف تلك المصارف إلى جانب هدف الربحية، إذ يعدان هدفين متلازمين ومتضادين في الوقت ذاته ، فتحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر ، مما يلقي بمهمة صعبة على عاتق إدارة المصرف وهي الموازنة بين هدفَي السيولة والربحية بالتالي فإن سعي المصارف السورية إلى تحقيق أقصى العوائد سيعرضه لخطر السيولة الذي يعد من أهم المخاطر المالية والتي يكون العائد المصرفي عرضة للتأثر بها ، إذ يشير ذلك الخطر إلى عدم قدرة المصرف على توفير النقديّة عند الاحتياج اليها لتلبية طلبات السحب للمودعين هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن سعي المصرف إلى تبني سياسة الأمان ستؤدي إلى انخفاض خطر السيولة ، وفي المقابل تحقيق عوائد أقل أيضاً نتيجة توفر أموال فائضة لدى المصرف بدون استخدام يتحمل عنها المصرف دفع فوائد إلى أصحابها ، وعليه فإن خطر السيولة ليس في عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته فقط وإنما قدرته على توظيف أمواله بكفاءة أيضاً .

أولاً : مشكلة البحث

إن تجاهل إدارة المصرف لمفهوم خطر السيولة عند دراسة العوامل المؤثرة على العائد المصرفي وضعف إدارة المصرف لأمواله وعدم تقديره لاحتياجات السيولة بدقة قد يترك أثراً بالغاً على العائد المصرفي وبالتالي على رضا العملاء والمساهمين وبالنهاية على سمعة المصرف . وهذا ماقد تواجهه المصارف السورية بشكل عام والمصارف الخاصة منها على وجه التحديد حيث يؤدي عدم توفر السيولة إلى ضعف ملاءة المصرف المالية وفقدانه العديد من زبائنه وتوجههم إلى منافسين للمصرف، وبالتالي تحقيق خسائر للمالكين ، وإذا تواصل العجز النقدي للمصرف فإن ذلك يقود غالباً إلى مسارعة المودعين لسحب ودائعهم وبالتالي انهيار المصرف

والإفلاس وهذا ماحدث في أمريكا حيث أدت أزمة السيولة إلى إفلاس 173 مصرفاً بين عامي (2008-2010). لذا تنشأ مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات التالية :

- ماهو اثر سوء ادارة السيولة المصرفية على سيولة المصارف .
- ماهو أثر خطر السيولة المصرفية على عائدات المصارف .
- هل يؤدي تفاقم خطر السيولة إلى إفلاس المصرف

ثانياً : أهمية البحث

تعتبر السيولة المصرفية من أبرز المفاهيم التي يجب على إدارة المصرف أخذها بعين الاعتبار لما لها من خصوصية فهي السلاح ذو الوجهين فزيادتها عن الحد المطلوب تعتبر هدراً لعوائد الأموال السائلة الفائضة عن احتياجات البنك وبالعكس نقصانها عن الحدود المطلوبة يوقع البنك في مشاكل مع العملاء ، لذا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع لما له من تأثير كبير على سمعة المصارف السورية الخاصة بل القطاع المصرفي بكامله ومستقبله ،من خلال التطرق إلى تأثير أحد أهم أنواع المخاطر المصرفية وهو خطر السيولة في عوائد توظيفات الأموال المصرفية والمتمثلة بالعوائد الناتجة عن توظيف الأموال في القروض الممنوحة للزبائن والفوائد والأرباح التي يحصل عليها المصرف من استثمار أمواله في الموجودات المالية المختلفة في السوقين النقدي والمالي، بالإضافة إلى العمولات والعوائد التي يحصل عليها لقاء خدماته وتسهيلات المصرفية التي يقدمها لزيائنه . إذ إن سعي المصرف لتحقيق هذه العوائد يعد أمراً مهماً له لبلوغ أهدافه في النمو والتميز والمنافسة ، ويبرز كل ذلك في ظل التطور المستمر للقطاع المصرفي السوري عامة والمصارف السورية الخاصة على وجه الخصوص.

ثالثاً : أهداف البحث

- يتعرض القطاع المصرفي بشكل عام والقطاع المصرفي السوري على وجه الخصوص إلى تأثير التغيرات الحاصلة في كل من مستوى السيولة والعوائد المتحققة لذا تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها :
1. قياس وتحليل خطر السيولة من خلال استخدام العديد من المقاييس الخاصة به .
 2. قياس وتحليل عائد توظيفات الأموال المصرفية من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة به .
 3. مقارنة المصارف عينة الدراسة مع بعضها البعض، على ضوء ما تحققه من عوائد ونسبة خطر السيولة التي تتعرض لها.
 4. قياس وتحليل اثر خطر السيولة في عوائد توظيفات الأموال في المصارف عينة الدراسة .

رابعاً : فرضيات البحث

تتبنى الدراسة فرضية رئيسية مفادها :

(هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقاييس خطر السيولة وبين مؤشرات عوائد

توظيف الأموال المصرفية)

وينبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية :

1. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

2. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

3. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

حيث سيتم اختبار تلك الفرضيات وفق بيانات المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأموال المالية

خامساً : منهجية البحث

إن منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة، تحقيقاً لأهداف البحث هو المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال:

1- الاستناد إلى الكتب والدوريات والبحوث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية من أجل جمع المعلومات عن مخطر السيولة والعوائد المصرفية والنقاط ذات العلاقة بالبحث؛ وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث، فضلاً عن التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف.

2- الاستناد إلى القوائم المالية للمصارف السورية الخاصة وتحليلها وجمع البيانات منها التي نحتاج إليها في الدراسة التحليلية والإحصائية.

3- استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية بالشكل الذي يخدم أهداف البحث.

سادساً : مجتمع البحث

إن المجتمع المستهدف هو القطاع المصرفي بينما يتألف مجتمع البحث من المصارف الخاصة السورية حتى عام 2011

فسوف تتم دراسة البيانات المالية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث أن الشركات المساهمة المدرجة فيها ملزمة بالإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية مما يتيح الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المصارف.

سابعاً : فترة ونطاق البحث :

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من 2006 عام إلى عام 2011

ثامناً : متغيرات البحث

تنقسم متغيرات البحث إلى ثلاث متغيرات مستقلة وهي نسب السيولة المصرفية وخمس متغيرات تابعة وهي معدلات العوائد المصرفية وسنعدد كل منها

1- المتغيرات المستقلة (نسب السيولة المصرفية) :

- نسبة القروض/الودائع
- نسبة الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع
- نسبة الودائع/الموجودات

2- المتغيرات التابعة (معدلات العوائد المصرفية) :

- معدل العائد على حقوق الملكية
- معدل العائد على الودائع
- معدل العائد على الأموال المتاحة
- معدل العائد على الموجودات
- صافي هامش الربح

تاسعاً : الدراسات السابقة

حظي موضوع خطر السيولة والعائد المصرفي باهتمام ملحوظ من قبل الباحثين والمهتمين ، وقد تم تناولهما من عدة جوانب . ونستعرض مايلي أهم هذه الدراسات :

الدراسات العربية:

1. دراسة تما را القاضي بعنوان (استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية : رسالة ماجستير -جامعة دمشق

تهدف هذه الدراسة إلى فتح آفاق ومجالات الدراسة والبحث على المستويين النظري والميداني للمهتمين بالسيولة المصرفية والتعرف على النظريات المفسرة لنشاط المصارف التجارية والتعرف على المداخل المتنوعة لتخصيص الأموال في المصرف بهدف تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والتعرف على كيفية التخطيط السليم للسيولة في المصرف وما هي الإجراءات المتبعة لمواجهة العجز أو الفائض النقدي المتحقق والتعرف على نماذج وأشكال العمل في إدارة سيولة المصرف وضرورة تطبيق مؤشرات ونسب السيولة للوقوف على حالة السيولة في المصرف التجاري السوري والتعرف على محددات وأهداف السيولة في المصرف التجاري ودراسة حركة الودائع وبخاصة الودائع تحت الطلب وما هي العوامل المؤثرة بها نظراً لما لها أهمية كبيرة في تحقيق هدف الربحية وهو الهدف الأسمى للإدارة المصرفية والتعرف على أسباب الخلل في إدارة

السيولة لدى المصرف التجاري السوري ووضع الحلول المناسبة لمعالجة هذا الخلل والعمل على استثمار السيولة الزائدة لتحقيق هدف زيادة ربحية المصرف. وذلك بتطبيق الدراسة على المصرف التجاري السوري للفترة الممتدة من 2000-2008 وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

1- إن زيادة حجم الودائع المودعة وتوفر السيولة بنسب مرتفعة جداً وعدم وجود مجالات لاستثمار هذه الفوائض المالية قد أدى لانخفاض ربحية المصرف التجاري وهذا قد جعله يزيد من حجم الاحتياطيات لديه ويخفض حجم الأموال المقترضة وحجم القروض والسلف من المصرف المركزي.

2- هناك ضعف لدى المصرف التجاري السوري في إدارة السيولة وذلك من خلال أرصدة النقد المرتفعة في صناديقه ولدى المصرف المركزي واستخدامه النمط التقليدي في الائتمان قد ساهم في حرمانه من تحقيق جزء كبير من الأرباح كما ويستخدم المصرف النمط التقليدي للائتمان.

3- غياب استخدام التحليل المالي والنسب المالية في التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري على الرغم من أهميتها في تحديد مدى كفاءة الإدارة في توظيف مواردها المالية.

4- يحدد المصرف التجاري السوري حجم سيولته بناء على افتراض أن التاريخ سيمر نفسه وذلك بأن التغيرات الموسمية والظروف الأخرى التي سيطرت في الفترات الماضية ستستمر للفترة التالية دونما تغير مهم وعادة ما يقوم بإجراء التعديلات عليه في ضوء التوقعات التي يتوقع حدوثها في الفترة المعنية كأن يجري تعديلات على الطلب على القروض بعد أن تأخذ بعين الاعتبار زيادة الطلب عملياً في أوقات الرواج وانخفاضه في أوقات الكساد أو يجري تعديلات على الودائع بعد أن يأخذ بعين الاعتبار أن حجم ودائع تحت الطلب يرتفع في أوقات الركود الاقتصادي بسبب تساهل السياسات النقدية لتوفير السيولة لتحفيز الاقتصاد في حين تحتفظ المصارف في التوسع في منح الائتمان.

5- نلاحظ غياب نوع هام من الودائع وهو الودائع بإشعار سابق وهو مؤشر سلبي جداً بالنسبة للمصرف لأن هذا النوع من الودائع تشكل مصدراً تمويلياً يساعد المصرف على وضع خطته المالية قصيرة الأجل ويسمح لو بتنويع الاستثمارات التي تضمها المحفظة الاستثمارية.

6- كان تطبيق المصرف التجاري السوري لنظريات السيولة محدوداً فنظرية إدارة المطلوبات كانت مقتصرة على تنمية الودائع دون الاعتماد على تنمية الأموال المشتراة لشهادات الإيداع وسوق ما بين المصارف كما أنه قد استخدم سياسة الاقتراض من البنك المركزي عندما كان بحاجة إلى التمويل الموسمي وذلك لتمويل مؤسسات القطاع العام.

7- إن المقاييس الأدق للسيولة هي تلك القائمة على أساس التدفق النقدي أي على كمية النقد المتوقع دخوله إلى المصرف والمتوقع خروجه ومستوى الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها

لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات تجعل المقاييس على الأساس الكمي هي الأكثر استعمالاً وهي مقاييس تقريبية لن تؤدي إلى حكم قاطع بخصوص سيولة المصرف

2-دراسة على عبد الله شاهين و بهية مصباح صباح بعنوان (أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة اثر ادارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات وذلك لعينة من المصارف الممثلة للمجتمع والتي يبلغ عددها 12 مصرف عبر سلسلة زمنية ممتدة من 1997 إلى عام 2008 وذلك باستخدام اسلوب التحليل الاحصائي panel data وتطبيق معادلة التقدير للأمان المصرفي

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، في حين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي . وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ومتابعة سلوك تلك المتغيرات وتطبيق معادلة التقدير المذكورة بالنظر إلى دورها الفاعل في إظهار اثر الأوضاع المالية للمصارف على درجة الأمان المصرفي، مع أهمية اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق سياسات مصرفية ورقابية واضحة ومحددة لإدارة المخاطر وتطوير أساليب قياسها ومتابعتها تحقيقاً للأمان المصرفي.

3-دراسة عصري جميل على زواهرة بعنوان (أثر نسب السيولة والكفاءة على نسبة ربحية البنوك وشركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة 1998-2008)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن احتمالية وجود علاقة بين نسب السيولة والكفاءة ونسب الربحية للبنوك وشركات التأمين الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. وإذا كان هنالك علاقة، ما نوع تلك العلاقة؟ وباستخدام تحليل الانحدار على عينة من البنوك - وشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لمفترة الواقعة بين عامي 1998-2008 وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة مابين نسب الكفاءة ونسب الربحية للبنوك وشركات التأمين هي علاقة إيجابية . وكانت العلاقة مابين نسب السيولة ونسب الربحية في قطاع البنوك إيجابية بينما كانت عكسية في قطاع التأمين

4.دراسة د. عز الدين مصطفى الكور بعنوان (أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء:)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر بنود السيولة على كفاءة التكلفة وبيان ما إذا كان لإدارة السيولة الأثر السلبي على كفاءة التكلفة ومن ثم على أداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 1998-2008 وبتنفيذ الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة المتمثلة في متغير السيولة وما في حكمها وأثرها على متغير عدم كفاءة التكلفة المقدرة وعلى متغير العائد على الأصول وتوصلت

الدراسة إلى نتائج مفادها أن العلاقة بين متغير بند السيولة وما في حكمها وبين متغير عدم كفاءة التكلفة كانت موجبة وهامة إحصائياً وفي حدود ، % 54.4 وعند مستوى معنوية أقل من 1% أن علاقة متغير السيولة وما في حكمها مع أداء البنوك الإسلامية المتمثل في معدل العائد على الأصول جاءت ضعيفة نسبياً وغير هامة إحصائياً وفي حدود 13.8% .

الدراسات الأجنبية

1-Best Practices for Liquidity Risk Management

Christian Kronseder, Credit Suisse

ركزت دراسة Kronseder على افضل التطبيقات لادارة خطر السيولة من خلال ملاحظة العلاقة بين السوق ، والائتمان ، وخطر السيولة على نطاق تام . اذ استنتجت الدراسة ان هناك حالات متشابهة بين ادارة الائتمان وخطر السوق وهي التي تجعل توحيد تطبيقات ادارة خطر السيولة اقل تعقيداً . وكما ترى الدراسة ان الهدف الاساس من ادارة السيولة (وبالتالي من خطر السيولة) تكمن في تخفيض كلفة السيولة المحتفظ بها لتلبية متطلبات المصرف قصيرة الاجل ، وتوظيف السيولة الفائضة عن حاجة المصرف في اجال طويلة بعائد مقبول . واخيراً اقترحت الدراسة اطاراً يقوم على اساس مراقبة فاعلة لتكاليف ومنافع عملية ادارة السيولة في المصرف ، وهذا بدوره يتطلب اجراءات رقابية صارمة للخطر تكون منفذة على عموم المؤسسة المصرفية تماماً كما يتم تنفيذ اجراءات خطر الائتمان والسوق في الوقت الحاضر .

2-Liquidity Risk & Contagion

Cifuentes Rodrigo -Gianluigi Ferrucci-Hyun Song Shin

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "خطر السيولة والعدوى" وبحثت الدراسة خطر السيولة في نظام المؤسسات المالية Financial Institutions الخاضعة لقيود تنظيمية خاصة بالقدرة على ايفاء الدين .

وذكر الباحثون انه عندما يكون طلب السوق قليل المرونة على الموجودات غير السائلة فان المبيعات من قبل المؤسسات المحبطة من شأنها ان تحبط سعر السوق لمثل هذه الموجودات . ويضيف الباحثون ان حالات الفشل المعدي يمكن ان تنتج عن الصدمات المالية الصغيرة . Small Shocks .

واعتمدت الدراسة في تحليلها النظري على أسلوب المحاكاة والتقليد . لوضع لمتطلبات السيولة الكافية لاحباط حالات الفشل المعدية .

.3 Interbank Lending, Liquidity & Banking Crises

Paola Brighi

عنوان هذه الرسالة "الاقتراض داخل المصرف ، والسيولة ، والازمة المصرفية" ,حيث تذكر الباحثة انه في النظام الذي يتسم بحالة عدم التأكد بخصوص لحظة سحب الودائع، وامكانية الوصول إلى السيولة داخل المصرف من شأنه ان يخفض خطر المصرف في الفشل وحالات الافلاس . فضلا عن امكانية الاستثمار لفائض السيولة في سوق داخل المصرف بمعدل فائدة موجبة Positive Interest Rate من شأنه ان يزيد من الارباح المتوقعة للمصرف .

.4 Liquidity Shortages and Banking Crises

Diamond & Rajan

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "نقص السيولة والازمة المصرفية" Liquidity Shortages and Banking Crises . وخلصت الدراسة ، إلى ان حالات الفشل التي تصيب المصرف يمكن ان تكون ناقلة للعدوى ، اذ قد تبرز هذه الحالات بسبب مخاوف المودعين .

وقد اكدت الدراسة على أن حالات فشل المصرف هذه يمكن أن تؤدي إلى انكماش التجميع المشترك للسيولة ، وتخلق أو تفاقم حالات شحة السيولة ، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عدوى حالات الفشل والانهيار التام المحتمل لمصارف اخرى او للنظام المصرفي بأكمله . وبضوء تكاليف الانهيار فهناك دور محتمل لتدخل الحكومة ، وبما ان مشاكل السيولة ومشاكل القدرة على ايفاء الديون هي مشاكل متفاعلة ويمكن لاحداها ان تسبب في حدوث الأخرى ، الامر الذي يجعل من الصعب تحديد السبب الجذري للمشكلة وللازمة من خلال العوامل الملحوظة .

الفصل الأول

النظرة المعاصرة لمفهوم خطر السيولة المصرفية وأبرز مقاييسه

المبحث الأول

مفهوم خطر السيولة المصرفية وأبعاده المعاصرة

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية :

يعتبر مفهوم السيولة من المفاهيم القريبة لذهن الناس فهو ليس بالمفهوم المعقد أو البعيد عن التداول بالنسبة للعامة بمعناه المطلق على الأقل لذا فإن الباحثين وإن تعددت تفسيراتهم لمفهوم السيولة بشكل عام والسيولة المصرفية على وجه الخصوص فهي بمجملها تدور حول نفس المعنى والتفسير وهذا ما سيتضح لنا

يقصد بالسيولة في معناها المطلق: النقدية

أما السيولة في معناها الفني تعني قابلية الأصل التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر حيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة (عبد الحميد، 2002، ص 230)

أي تعني مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير. (الهوري، 1978، ص 60).

ولكن قد يترتب على هذا التحويل تكاليف جديدة تبعاً لمدة ودرجة الخطر للأصل المطلوب تسيله، علماً بأن هذين العاملين يخضعان لطبيعة أنشطة المنظمة كذلك مركزها التنافسي في السوق (جمعة ، 2000 ، ص 189)

وعند البحث في مفهوم السيولة المصرفية على وجه الخصوص نجد أنها : قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المتمثلة بصفة أساسية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون (Hempel & Simonson, 1999, 66-68)

ومفهوم السيولة لا يتعلق بالودائع والائتمان فقط بل لمواجهة المصرف لالتزاماته المستحقة كافة وبدون تأخير (Vernimmen, 1981, 210)

أي أن السيولة المصرفية و بمعنى أوضح هي احتفاظ المصرف بموجودات نقدية سائلة فضلاً عن موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة ("ابو محمد وقُدوري، 2005:112)

أي تعني :الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها،

و تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي (عقل، 2006 م، ص15).

وما تجدر ملاحظته من تعريفات السيولة أنها مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين (النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة ودون أي خسائر) وبين (الالتزامات المطلوب الوفاء بها) لذا لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته ((عبد الحميد، 2002، ص230))

أي بشكل أوضح السيولة المصرفية مسألة نسبية، لها متغيران:

- المتغير الأول هو **الأصول السائلة**: تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتم تحملها نتيجة هذا التصرف.
- والمتغير الثاني هو **سحوبات المودعين وطلبات الائتمان**. فإن قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف مسألة حساسة وخطيرة.

ويظهر من ما سبق عدم الاختلاف بين تعريف السيولة والسيولة المصرفية على وجه الخصوص إلا فيما يخص الهدف من السيولة ،

و بشكل عام السيولة هي وجود سيولة نقدية تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبتكلفة مقبولة وذلك للإيفاء بالتزامات الشركات أو المصارف أو لأغراض أخرى كالأستثمار على سبيل المثال لا الحصر

إذاً فالسيولة بشكل عام سواء للشركات أو للمصارف لها ثلاثة أبعاد رئيسية ألا وهي

1. الوقت : وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.
2. المخاطرة : هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.
3. التكلفة : هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في

عملية تنفيذ ذلك التغيير. (Howells & Bain, 2000,)

ومن الملاحظ إن التعريفات السابقة كافة تتحدث عن السيولة الظاهرة أو الفورية أو التقليدية الأكثر شيوعاً والتي تهدف إلى تحديد أهمية الاستخدامات (الموجودات الحاضرة) في مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل، ولم تأخذ في الحسبان مواردها الخفية أو المستترة أو المنتظرة مثل الائتمان غير المستخدم أو إمكانية اختراق سوق رأس المال وكذلك الاقتراض . على أثر ذلك يمكن ضم السيولة الظاهرة إلى السيولة الخفية ليكونا معاً السيولة الكلية على مستوى منظمة الأعمال (جمعة ، 2000 ، ص 191)

بالخلاصة مما سبق نستطيع تعريف السيولة المصرفية بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل ودرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في السحب من الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع الاحتفاظ بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله (سلطان ، 2005 ، ص 141)

واستناداً لذلك تتضمن السيولة المصرفية العناصر التالية

- 1-أصول نقدية أو شبه نقدية يحتفظ بها المصرف .
- 2-حاجة فورية للسيولة (كالسحب من الودائع) .
- 3-إدارة مصرفية كفء قادرة على مواجهة هذه الحاجة بالشكل الأمثل.
- 4-تحقيق العائد الأمثل للمصرف بالشكل الذي يحافظ على سيولة المصرف .

ثانياً : أهمية السيولة المصرفية :

تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف بالمقارنة مع الوحدات غير المالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف .يتعرض لهذا الانسياب (إبراهيم، عدد 11 ، ص 6)

كما تعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف. في حين أن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلباً على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المصرفية (الحسيني والدوري، 2000م، ص 94)

لذا فإن توفر السيولة في المصرف يعد عاملاً مهماً في خلق الثقة لدى المودعين وبالتالي وقاية المصرف من المخاطر المالية التي يواجهها ، وبالعكس فإن أية إشارة بعدم توفر السيولة الكافية للمصرف تزعزع من ثقة المودعين وتبدأ فوراً عملية سحب الودائع مما قد يؤدي به إلى الإفلاس والفشل (الفضل ، 2002 ، 11) .

وبشكل أعم نجد أن المصارف تحتاج للسيولة لتلبية احتياجات عملائها من سحبات أو قروض بشكل مستمر لذا عليها أن تكون مستعدة لمثل هذه الاحتياجات دوماً مما يعطيها المزايا الايجابية التالية:

1-الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

2-تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.

3-يعد مؤشراً ايجابياً للسوق المالية والمحليلين والمودعين والإدارة.

4-تأكيد القدرة على الوفاء بالتزامات والتعهدات.

5-تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبات.

6-تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

7-تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي. (عقل، 2006 م' ص 159)

ولكن المشكلة التي تعاني منها المصارف تكمن في أن السيولة تعد من المفاهيم المتغيرة، والحاجة لها متغيرة مع تغيرات الزمن بسبب الظروف المختلفة وتغير البيئة التي يعمل فيها المصرف فقد تزداد السحوبات من الودائع أو ربما تقل أو يزداد الطلب على القروض إلى غير تلك الأسباب المؤثرة على السيولة، وإن زيادة السيولة في المصارف تعني أن المصرف يضحى بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة ، ومن ناحية أخرى فإن نقص السيولة ربما يكون مميتاً ليس فقط للمصرف التجاري بل أيضاً للمصارف التجارية والجهاز المصرفي ككل (عبد الحميد ، 2002، ص 229)

مما تقدم يبدو واضحاً بأن السيولة المصرفية أمر في غاية الأهمية بالنسبة لحياة المصرف . فلا قيمة لكل المؤشرات الجيدة للأداء إذا كان وجود المصرف نفسه مهدداً بالخطر بسبب مشكلة السيولة.

ثالثاً : أنواع السيولة المصرفية :

وجدنا مما سبق أن المصرف يحتاج دائماً إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين وتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تقويت أي فرصة استثمارية لذا يحتفظ بأمواله بشكل نقدي وشبه نقدي:

فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي. (الحسيني، الدوري، 2000، 95) والجزء شبه النقدي يكون ضمن الإحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وسنفصل فيما يلي كلا النوعين:

1- الإحتياطيات الأولية (سيولة جاهزة نقدية)

وتضم الموجودات النقدية التي يحتفظ بها المصرف لغرض مواجهة التزاماته اليومية ولا ينتظر منها عائداً معيناً أي لا تحقق عوائد للمصرف ولكن رغم هذا لا يستطيع المصرف الاستغناء عنها لأهميتها الكبيرة في إدارة السيولة والمحافظة عليها، وتشمل أوراق نقدية سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية.

وتتألف هذه الإحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

1- النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق: يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات.

وتسعى المصارف التجارية إلى تخفيض هذا المجموع إلى أقل حدٍ يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ هذا الرصيد لا يُدرّ أيّة عوائد، كما أنَّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة. (الشماع، 1975، 372-373)

2- الودائع النقدية لدى البنك المركزي: تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الإحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنَّ البنك المركزي يدفع فائدة على الفرق. (القطار، قمر، عبد الواحد، 1991، 64)

3- الودائع لدى المصارف الأخرى المحلية والخارجية ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

4- الصكوك تحت التحصيل: وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن. (Hempel, et al-1994. 51)

هذه الاحتياطيات الأولية تعتبر عاملاً واقعياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة المركز المالي له من خلال إيفائه بالتزاماته دون تأخير كما أنها تعزز من ثقة عملاء المصرف.

2-الاحتياطيات الثانوية (سيولة شبه نقدية)

هي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة ودون عناء خلال فترة قصيرة إلى سيولة أو هي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل ، كالأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية ، وأذونات الخزنة.

وتعد هذه الاحتياطيات الخط الوقائي الثاني لسيولة المصرف ، فهي بمثابة الوسادة التي يستند عليها المصرف في إدارته للسيولة ، فقد يقوم المصرف بتحويل الاحتياطيات الثانوية إلى احتياطيات أولية والعكس بالعكس ، وذلك بما تملّيه سياسة السيولة للمصرف (الجميل ، 2002 ، 215)

ويكون تحويل الموجودات إما اختياريًا أو إجباريًا، فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من المصرف كتسديد الزبائن قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها (عقل، 2006 م، ص 161) فهي موجودات سريعة التحويل إلى نقد و العوائد التي يمكن ان يحققها المصرف من خلالها غالبا ما تكون بسيطة وقليلة لذا فهي اقرب إلى السيولة منها إلى الربحية . ومن سمات هذه الاحتياطات ، أنها خالية من الخطر الائتماني وأنها ذات قدرة تسويقية عالية وذات آجال قصيرة (الجميل ، 2002 ، 215)

إذاً تمتاز هذه الاحتياطات : أ- بقصر أجل الاستحقاق

ب- ضعف العائد

ج- تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية

د- تحقيق بعض الأرباح للمصارف.

ويحتوي كلا النوعين من الاحتياطات الأولية والثانوية على قسمين من الاحتياطات من حيث المشروطة القانونية:

أ- سيولة قانونية

انطلاقاً من حرص الدولة على أموال المودعين ولتوفير عنصر الاطمئنان والثقة في المصارف ، عمدت السلطات النقدية والمالية متمثلة بالبنوك المركزية للدول بفرض نسبة احتياطي قانوني (نقدي وشبه نقدي) من إجمالي الودائع تلتزم المصارف التجارية الاحتفاظ به لديها أو لدى البنك المركزي للبلد ويتم مراقبتها من قبل هذا البنك للتحري عن مدى التزامها بهذه النسبة وعلى الرغم من اختلاف التعليمات التي تضعها السلطات النقدية من بلد لآخر ، إلا أن جميع هذه التعليمات تهدف إلى توفير عنصر الأمان وحماية أموال المودعين (Whiting, 1985, 35) .

فالسيولة القانونية تشمل مجموع الأموال (النقدية وشبه النقدية) التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، (الحسيني، الدوري، 2000، 95)

و للاحتياطات القانونية فوائد، أهمها أنها تُعدّ عاملاً واقعياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في

المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض. (جميل، 2002، 3)

وقد وضعت البنوك المركزية عقوبات وغرامات نقدية تفرض على المصارف التجارية عند عدم تقيدها بالنسبة المحددة قانوناً ، و أوجبت على المصارف التجارية تزويدها ببيانات يومية عن أوضاع السيولة لكي تطلع عليها بشكل مباشر . و تصل نسبة الاحتياطي القانوني من 20% إلى 30% من إجمالي الودائع في بعض الدول، في حين تبلغ نسبة الموجودات السائلة الأخرى حوالي 10% من إجمالي ودائع المصرف والتزاماته (Eugene, 1972, 374) .

ويتم احتساب السيولة القانونية في المصارف التجارية بالعديد من النسب المالية وذلك لتقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية في تلك المصارف ومن أهم هذه النسب ما يلي :

1- نسبة الاحتياطي القانوني = [أرصدة لدى البنك المركزي / شيكات وحوالات مستحقة الدفع + مستحق للبنوك الأخرى + الودائع بأنواعها]

2- نسبة النقدية =
$$\frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الارصدة لدى المصارف الاخرى} + \text{الفائض (العجز) في الاحتياطي القانوني}}{\text{شيكات وحوالات مستحقة الدفع} + \text{مستحق للبنوك الاخرى} + \text{الودائع بأنواعها}}$$
 وتبلغ هذه النسبة حسب المعايير المصرفية الدولية 15% تقريباً

**** وبناءً على قرار مجلس النقد والتسليف قرار رقم (٧٢ / م ن / ب ٤) الذي يحدد التعليمات الخاصة بتكوين الاحتياطي الإلزامي يجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية:**
- تكوين احتياطي إلزامي نقدي لدى مصرف سورية المركزي نسبته ٥ / بالمائة من مجموع الودائع

تحت الطلب والودائع لأجل مستثنيا منه ودائع الادخار السكني وذلك بالنسبة للودائع بالليرات السورية والودائع بالعملات الأجنبية الرئيسية التالية: (دولار أميركي ، يورو ، جنيه إسترليني ، ين ياباني وفرنك سويسري). أما الودائع بالعملات الأخرى القابلة للتحويل ، فيكون الاحتياطي الإلزامي الخاص بها بعملة الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار إقفال صرف هذه العملات مقابل الدولار الأمريكي في سوق لندن وذلك في آخر يوم عمل من كل شهر في الجمهورية العربية السورية

- يحتسب الاحتياطي الإلزامي النقدي على أساس متوسط أرصدة حسابات الودائع في نهاية كل أسبوع.

- يكون المصرف مبلغ الاحتياطي الإلزامي خلال مدة أقصاها نهاية الأسبوع الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي يحتسب على أساسه الاحتياطي الإلزامي حيث يودع هذا الاحتياطي في حساب خاص بالليرات السورية لدى مصرف سورية المركزي (قسم الحسابات الجارية لدى مديرية الخزينة كما تودع مبالغ الاحتياطي الإلزامي المتوجبة على الودائع بالعملات الأجنبية في حسابات خاصة بها تفتح لدى مديرية العلاقات الخارجية في مصرف سورية المركزي.

تجمد مبالغ الاحتياطيات المذكورة أعلاه بدون فائدة من تاريخ تكوينها لحين التصريح عن الاحتياطيات الواجب إيداعها عن الودائع للشهر التالي.

- تقوم مفوضية الحكومة لدى المصارف بالتأكد من التزام المصارف بمقتضيات هذه التعليمات وفي حال عدم قيام أي مصرف بتكوين الاحتياطي الإلزامي، تفرض عليه غرامة تعادل قيمة النقص في الاحتياطي الإلزامي المتوجب قانوناً مضروباً بنسبة الفائدة المطبقة على عمليات الإقراض فيما بين المصارف (الانترنت) و المحددة بموجب قرار مجلس النقد و التسليف مضافاً إليها فائدة جزائية تبلغ خمسة بالمائة وذلك عن الفترة التي يبقى فيها الاحتياطي الإلزامي دون المستوى المطلوب.

ب السيولة الإضافية (العامة):

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية. (أبو حمد، 2002، 189) أي تحتفظ المصارف التجارية بنسب سيولة أعلى بكثير مما يتطلبه القانون ، أو طبيعة العمل المصرفي ، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها ، واستغلال أية فرصة جديدة للتوظيف تدر عليها عائداً عالياً (Eugen, 1972, 374) .

لذا فالسيولة الإضافية هي مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة .

رابعاً : مصادر السيولة :

يمكن تصنيف المصادر التي يعتمد عليها المصرف في توفير السيولة إلى مصادر تقليدية ومصادر حديثة (Hempel.,1998,167-170)

أ- **المصادر التقليدية للسيولة** : وتتمثل في ثلاثة بنود هي : (الجميل ، 2002 ، 238-239) .

البند الأول : الموجودات بوصفها مخزناً للسيولة ويضم ما يلي :

- النقد والاحتياطيات وأوراق بمثابة احتياطيات تبيعها المصارف لمصارف أخرى باستحقاقات يوم أو عدة أيام لها القدرة على التسجيل .
- أوراق حكومية قصيرة الأجل .
- أوراق تجارية وحوالات مصرفية ووثائق إيداع وهي ذات قدرة عالية على التداول في سوق النقد .

البند الثاني : المطلوبات وحقوق الملكية بوصفها وسيلة لشراء السيولة وتضم ما يلي :

- الاقتراض من البنك المركزي ومن المصارف الأخرى .
- بيع أوراق مالية لقاء استلام نقد وإصدار وثائق إيداع .
- الإيداع العام لحسابات الضرائب وإيداعات اليورو والدولار .

البند الثالث : العائد المتأتي من توظيف المصرف لأمواله والخدمات التي يقدمها

ب - **المصادر الحديثة للسيولة والطرق المكونة لها** . وتشمل البنود الآتية :

- شراء أوراق مالية طويلة الأجل يكون للمصرف الخيار ببيعها بسعر معين في المستقبل وتسجيلها .
- الإقراض ، وذلك عن طريق صنع قروض بصيغ معيارية منمطة يستطيع المصرف بيعها في حالة الحاجة إلى السيولة .

- توريق قروض بعض الزبائن للحصول على النقد المطلوب لتغطية الحاجة للسيولة .

(التوريق: هو عملية تحويل الديون او الموجودات عموماً إلى اشكال متنوعة من الاوراق المالية ، (المخلفي ، 2004 ، 104) .)

خامساً : مفهوم خطر السيولة المصرفية:

مفهوم المخاطرة:

يمكن تعريف المخاطرة بشكل عام بأنها المجازفة أو إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر ، ومن هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها (Brigham& Eugen,2005,p145)

وبما أن المؤسسات المالية ولأسيما المصارف تعتبر منظمات أعمال فمن خلال أنشطتها المختلفة في قبول الودائع ومنح القروض و التسليفات والاستثمارات المالية تتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر المالية من خلال استخدام أموالها لهذه الأنشطة لذا لابد لإدارة المصرف من إجراء الموازنة السليمة بين العائد والمخاطرة

فالمخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث إن كل مؤسسة أو مصرف تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة (الشمري ، 2010، 189)

أي في مجال العمل المصرفي تعني المخاطرة: احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح (9 Keegan, 2004, أي تنشأ المخاطرة عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار (مطر، 2006 م، ص22)

ومن أهم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية: (الصيرفي ، 2006)

- 1- المخاطر الائتمانية: تتعلق هذه المخاطر دائماً بالقروض أو أية تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتنتج عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبه السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل بدفع التزاماته.

2- مخاطر السوق : وتقسم مخاطر السوق إلى أربع أنواع من المخاطر هي (مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية ، ومخاطر تقلبات أسعار السلع) وهي مخاطر خارجة عن سيطرة المصرف ، وبالتالي يجب على المصارف محاولة التنبؤ بحدوثها والاستعداد لها والتأقلم معها .

3- مخاطر السيولة : سيتم التطرق لها لاحقاً.

4- المخاطر التشغيلية : تتعلق هذه المخاطر بالعمل اليومي في المصارف حيث تتضمن عمليات السرقة وأخطاء الصرافين والقيود الخاطئة.

5- المخاطر القانونية : هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونياً مثل : ضمانات لعملاء غير مقبولة لدى المحاكم.

وسنختص خطر السيولة بالشرح فيما يلي

مفهوم مخاطر السيولة :

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال عندما لا يتوافر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحدد لها وتشمل مخاطر السيولة، مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل علماً بأن كل مؤسسات الأعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة لكي تبقى في مأمن من الإفلاس (CPA , 2010 , p4).

وتشير أدبيات العلوم المالية والمصرفية إلى أن نقص السيولة غالباً ما يعني مخاطر السيولة . ونقص السيولة يتمثل بالوضع الذي يتعذر على المصرف أن يواجه طلباً كثيفاً وغير متوقع على مستحقات مالية من قبل الزبائن (باز ، 1994 ، 47)

فخطر السيولة المصرفية هو الخطر المتعلق بالإفلاس المصرفي والمتمثل في إقدام المودعين على سحب ودائعهم بمبالغ كبيرة وبشكل جماعي مقابل عدم توفر السيولة الكافية لدى المصرف لتغطية هذه السحوبات (مركز الدراسات المالية والمصرفية ، 2000 ، 37)

وغالباً ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم قدرة المصارف على جذب إيداعات جديدة من الزبائن أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات.

هذا وقد يقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما اقترض زبائنه وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من زبائن المصرف ولكن كلما اقتترض المصرف من الأسواق المالية قلت مقدرته على إبقاء هامش ربح جيد على القروض التي يقدمها " (الصيرفي، 67:2006)

ويتعاطم خطر السيولة حينما لا يستطيع المصرف توقع الطلبات الجديدة على القروض ومسحوبات الودائع ، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية (الحمادي ، 2003 ، 76) . أي أنه عندما لا تتوفر لدى المصرف السيولة الكافية و لا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة هذا سينعكس على ربحيته وفي الحالات الشديدة قد يؤدي إلى إعسار المصرف

وجاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بأنها مخاطر التمويل وهي داله للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها عند تأمين الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات وقد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة

بالتالي يمكننا أن نستنتج أن مخاطر السيولة تظهر في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن مقابل التدفقات النقدية الخارجة حيث تتحقق هذه المخاطرة بسبب عوامل داخلية وخارجية تتمثل ب:

• ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

• سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.

• التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية

• الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال (الشاهد، 2000: 42).

بالإضافة إلى ما سبق ، يمكن النظر إلى خطر السيولة ضمن إطار صيغة (عرض - طلب) أي بيان ما هي النشاطات التي تؤدي إلى ظهور الطلب على السيولة داخل المصرف ، وما هي الموارد التي يكون بإمكان المصرف الاعتماد عليها لعرض السيولة عندما تكون هناك حاجة إلى أموال قابلة للإنفاق (Rose, 1999, 348)

وتأتي هذه المصادر المختلفة لطلب وعرض السيولة على نحو متوافق لتحديد صافي السيولة لكل مصرف في لحظة من الزمن و صافي السيولة ذاك عند الزمن (t) يبينه لنا الشكل التالي (Rose (Peter S., (1999), "Commercial Bank Management," Irwin/ McGraw-Hill. P. 349.

السيولة المتدفقة داخل المصرف (عرض السيولة)

الودائع المتدفقة الى الداخل				
الاموال المقترضة	+	ايرادات من مبيعات	+	تسديد قرض
من سوق المال		خدمات غير الودائع		الزبون
(تدفقات الى الداخل)				في المصرف

صافي

سيولة المصرف =

- الطلبات من المصرف للسيولة (طلب السيولة)

سحب الودائع	-	حجم طلبات	-	عمليات تسديد	-	مصاريف تشغيل	-	صافي ارباح الاسهم
(تدفقات الى الخارج)		القرض المقبولة		قروض المصرف		اخرى		المدفوعة الى المساهمين

وعندما يكون إجمالي الطلبات على السيولة من المصرف يتجاوز إجمالي عرض السيولة أي (صافي سيولة المصرف > 0) عند الزمن (t) عندها يتوجب على الإدارة الاستعداد لحالة العجز في السيولة ، وتقرر متى وكيف توفر أموال سيولة إضافية

ومن ناحية أخرى وفي أي مرحلة من الزمن يتجاوز إجمالي عرض السيولة للمصرف كل طلبات السيولة منه أي(صافي سيولة المصرف <0) عند الزمن(t). عندها يتوجب على الإدارة الاستعداد لحالة فائض السيولة ، وتقرر متى وأين تستثمر وعلى نحو مريح فائض أموال السيولة حتى تظهر الحاجة إليها لتلبية طلبات سيولة مستقبلية (Rose, 1999, 349)

أي يتم تحديد أو التعبير عن حالة سيولة بنك ما بواسطة الخرائط الزمنية لاستخدامات و مصادر الأموال المتوقعة، و تحدد هذه الخريطة الزمنية الفجوة الموجودة بين استخدامات و مصادر الأموال، و مع الوقت تتكون صورة إجمالية لحالة السيولة، ومنه وجدت إدارة المديونية لإدارة الفجوات المستقبلية في حدود معقولة.

وما تجدر الإشارة إليه أن العديد من الأدبيات المالية قد خلطت بين مفهوم **خطر السيولة** ومفهوم **خطر كفاية رأس المال**

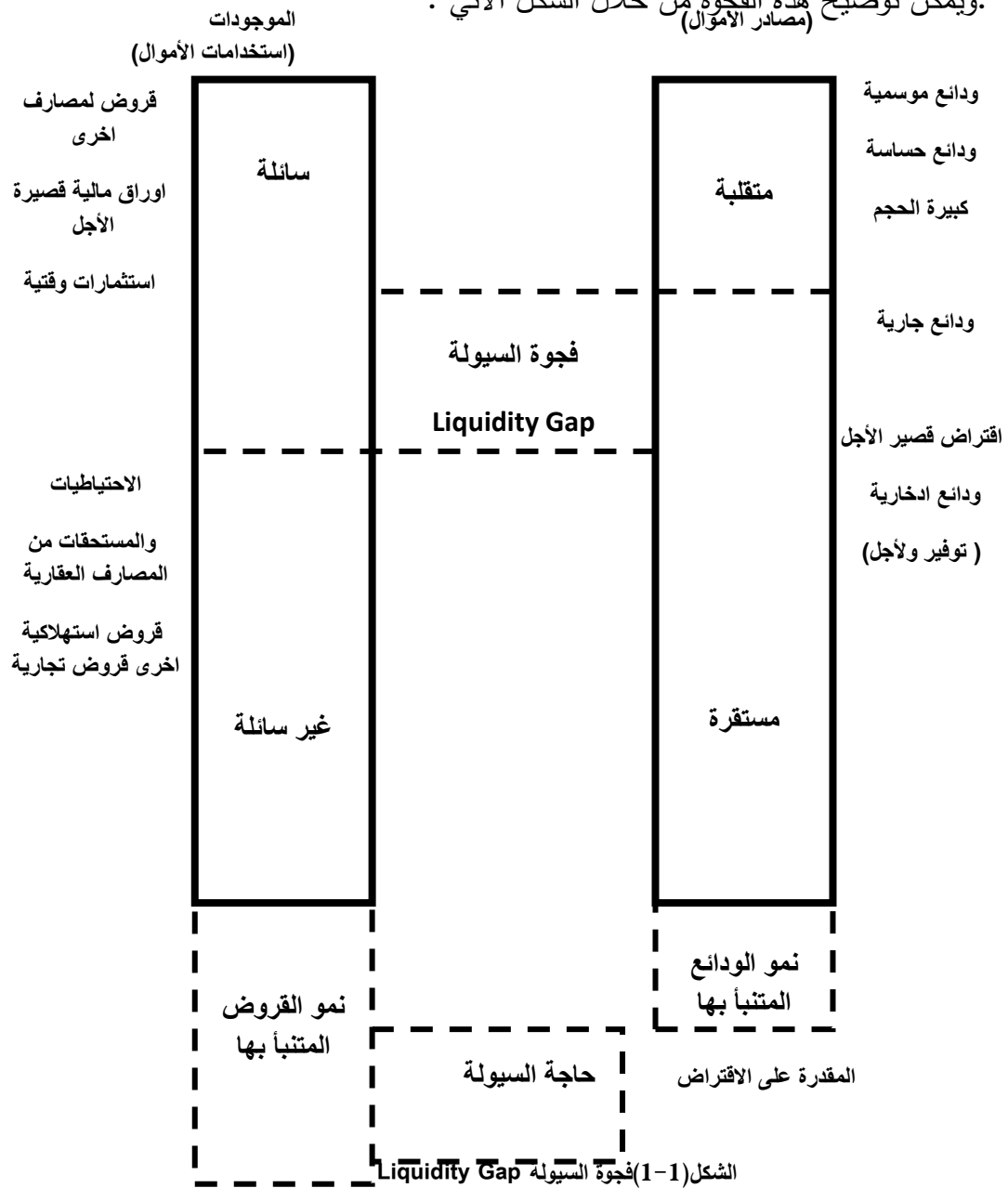
- فخطر السيولة كما أشير إليه سابقاً هو خطر عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته عند الاستحقاق أو عند الطلب فهو مشكلة يومية فضلاً عن كونه مؤشراً على وجود مشاكل مادية (الجميل ، 1993 ، 213) .

- أما خطر كفاية رأس المال أو كما يسمى بخطر القدرة الإيفائية يقصد به عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته النهائية أي انه يعجز بشكل كامل عن مقابلة التزاماته (الجميل ، 2002 ، 388) .

وغالباً ما يتعرض المصرف لخطر القدرة الإيفائية عندما تكون قيمة موجوداته اقل من قيمة مطلوباته ، ويحدث هذا عندما يتعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة تفوق حقوق الملكية الناجمة عن بيع أوراق مالية تقل عن القيمة الاسمية التي سبق أن اشترت بها (Jessup, 1980, 339-343) .

سادساً : مفهوم فجوة السيولة

يقصد بفجوة السيولة : "الفجوة الناتجة بسبب الفرق بين الموجودات السائلة والمطلوبات المتقلبة أو المتغيرة أو ما يطلق عليها بالمصادر المالية المتقلبة" (الجميل ، 2002 ، 236 ،) (Hempel *et al.*, 1998, 164). فعندما ما تكون مصادر واستخدامات الأموال غير منسجمة ، عندها يكون لدى المصرف فجوة سيولة مقاسة بحجم الفرق بين مصادر أمواله واستخداماتها (Rose, 1999, 357) .ويمكن توضيح هذه الفجوة من خلال الشكل الآتي .



Source: Hempel George H. & Simonson Donald G. & Coleman Alan B., (1998), "Bank

Management: Text & Cases" 4th Ed., New York: John Wiley & Sons, Inc. p. 164.

ويقوم المصرف بتصنيف موجوداته كلها في الميزانية العمومية إلى

- سائلة (قابلة للتحويل إلى نقد في أقل من 90 يوم مع قليل أو بدون خسارة تذكر) .
- وغير سائلة .

فيما يتم تصنيف مصادر الأموال (الودائع ورأس المال) إلى قسمين :

- متقلبة أو حساسة (خاضعة للسحب لأي سبب من الأسباب) .
- ومستقرة (Hempel et al., 1998, 163) .

بالتالي إن فجوة السيولة الموضحة في الشكل السابق إما إن تكون موجبة إذا كانت الموجودات السائلة تزيد على المصادر المتقلبة ، أو أن تكون الفجوة سالبة إذا كانت الموجودات السائلة أقل من المصادر أو المطلوبات المتذبذبة (المتقلبة) ، وإن الخط المتقطع في الشكل السابق يمثل تدفق الأموال المتنبأ به (المتوقع) خلال الفترة اللاحقة والتي تضاف إلى إجمالي الميزانية العمومية ، والزيادة الأساسية في الموجودات تأتي اعتيادياً من نمو القروض ، بينما نمو الودائع يمثل المصدر الرئيسي لأموال المصرف ، فإذا كان نمو القروض المتنبأ بها يتجاوز نمو الودائع المتنبأ بها ، فالمصرف يكون في حاجة للسيولة التي يمكن تغطيتها بتقليل فجوة السيولة الموجبة أو عن طريق شراء الأموال ، من جانب آخر إذا كان نمو الودائع المتنبأ بها يتجاوز نمو القروض المتنبأ بها فيمكن للمصرف تحسين مركز السيولة أو البحث عن فرص لاستخدام السيولة الفائضة في موجودات عالية العائد (Hempel et al., 1998, 163-164) .

ووفق المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية لعام 2005 (المبدأ رقم 95) : يجب أن تقرر مؤسسات الخدمات المالية الحدود القصوى لمبالغ الفجوة الحاصلة في السيولة التراكمية التي تعتبرها تلك المؤسسات مقبولة (آخذة في الاعتبار المتطلبات النظامية) والتي يمكن إدارتها لفترات زمنية مختلفة كنسبة مئوية من إجمالي الأموال المتاحة .

وفي بعض الأنظمة التي يتم فيها فصل الموجودات بطريقة واضحة بناءً على مصادر الأموال ، يتعين على تلك المؤسسات أن تراقب احتمال تعرضها لمخاطر السيولة بشكل منفصل وفقاً لطبيعة وخليط مقدمي تمويلها - أي أصحاب الحسابات الجارية ، وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة ، والتي يتوقع أن تختلف اختلافاً كبيراً . وقد تختلف آثار فجوة السيولة وفقاً

لأولويات السيولة التي يفضلها مقدمو الأموال . وعليه، يتطلب ذلك من تلك المؤسسات وضع حدود مستقلة لتغطية الفجوة التي تلحق بالسيولة . ويجب أن تتم مراجعة تلك الحدود بشكل منتظم، مع الأخذ بالاعتبار مركز سيولة تلك المؤسسات، والأجواء الاقتصادية، وأوضاع السوق .

وبنهاية هذا المبحث وبالنظر إلى ما سبق نكون قد حاولنا الإحاطة بمفهوم خطر السيولة المصرفية من كل جوانبه وأبعاده وذلك استناداً إلى ما تم ذكره من أهميته الكبيرة بالنسبة للمصارف .

المبحث الثاني

إدارة خطر السيولة المصرفية وأبرز مقاييسه

إدارة خطر السيولة المصرفية وأبرز مقاييسه

أولاً : مفهوم إدارة خطر السيولة المصرفية

ثانياً : متطلبات إدارة خطر السيولة المصرفية

- تحديد احتياجات السيولة

- إدارة المركز النقدي

ثالثاً : إجراءات إدارة خطر السيولة المصرفية

رابعاً : استراتيجيات إدارة خطر السيولة

خامساً : مقاييس خطر السيولة المصرفية

أولاً : مفهوم إدارة خطر السيولة المصرفية

تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة في المصرف للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن تلك المخاطر، وبالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابية إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات والتأمين، كما أنه من المحتمل أيضاً أن تقرر الإدارة قبول مستوى معين من المخاطر (أي أن لا تتخذ أية إجراءات للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر)

ولكي تتمكن إدارة المصرف من إدارة المخاطر بفعالية عليها التعرف على هذه المخاطر وترتيبها وفقاً للأولوية وذلك لكي تحدد مستوى المخاطر الذي ستقبل به لتعظيم النتائج عند مستوى معين من المخاطر (حماد، 2007: 51)

أي أنه عندما نقول بأن إدارة المخاطر هي منهج علمي للتعامل مع المشكلات التي يمكن أن تواجه المنظمة فهذا يدل على أنها تتكون من سلسلة من الخطوات المنطقية والتي تندمج مع بعضها البعض في الواقع العملي، وأثناء البحث وجدت عدة مقاربات سنقتصر على ذكر أحدها كما حددها د. طارق عبد العال في كتابه إدارة المخاطر (2008).

تتألف عملية إدارة المخاطر من الخطوات التالية:

- 1-تقرير الأهداف
- 2-التعرف على المخاطر
- 3-تقييم المخاطر
- 4-دراسة البدائل و اختيار أداة التعامل مع المخاطر
- 5-تنفيذ القرار
- 6-التقييم و المراجعة

وإن القيام بإدارة المخاطر المالية أصبح ضرورياً لاستمرار الشركة في ظل المنافسة العالمية

المعاصرة، حيث أن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة تسعى إلى ثلاثة أهداف رئيسة هي:

- الوقاية من الخسائر
- تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح

• تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة (Finard, 1996: 73)

وإن إدارة الخطر لا تعني التخلص منه ؛ لأن التخلص من الخطر يعني - في نفس الوقت - التخلص من العائد المتوقع . أما إدارة المخاطر المالية بالمنشأة فإنها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة ، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها ، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة (Stewart,T.A.,2000)

والصناعة المصرفية تعتمد في مضمونها على فن إدارة المخاطر ، فكلما قبل المصرف أن يتعرض لقدر اكبر من المخاطر ، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ، ومن هنا تأتي أهمية إدارة المصرفيين للمخاطر المصرفية ، والعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح، وإن خطر السيولة هو أحد أهم مخاطر العمل المصرفي لذا فإن حسن إدارة خطر السيولة على وجه الخصوص يساعد المصرف في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم بناءً عليها تحديد خطة وسياسة العمل .

لذا تعرف إدارة مخاطر السيولة بأنها : اضطلاع المصرف بتخطيط ورقابة السيولة من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد الفائض أو العجز المحتمل في الرصيد النقدي للمصرف واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاهه ، إذ أن الكشف عن احتمال حدوث عجز والاستعداد لمواجهته يخدم هدف السيولة ويخفض خطرها (Jussp, 1980, 140) .

وإن إدارة خطر السيولة هي في الحقيقة سياسة تعكس عمل المصرف من الناحية المالية ، وإن عمل هذه الإدارة هو أساساً يتصل بالمستقبل وبالتالي فإن الحديث عن إدارة خطر السيولة إنما هو عمل يتصل بالمستقبل غير المؤكد (عبد الله ، 1985 ، 143)

****لجنة بازل ومخاطر السيولة:**

شكلت لجنة بازل عام 1974 وكانت رد فعل للتوسع الشديد في سوق العملات الأوروبية و للتصاعد الكبير في حجم السيولة الدولية في أواخر الستينات من القرن العشرين ونتيجة لزيادة السيولة تكدست الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك الدولية الأمر الذي دفع المصارف للتوسع في الإقراض وظهرت على الأثر المديونية عام 1982 والمضاربة بالعملات خلال عقد

السبعينات وتتكون هذه اللجنة من مجموعة من الدول الصناعية(:الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لكسمبورغ)، وعقدت اجتماعاتها في مدينة بازل في سويسرا في مقر بنك التسويات الدولية السويسري ومن هنا أتى اسمها وهو

The Passel committee on banking regulation and supervisory practices

ومن أهم أهداف قرارات لجنة بازل

- المساعدة في استقرار النظام المصرفي الدولي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث فقد توسعت المصارف الدولية خلال السبعينيات في منح قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية ونظرا لعدم قدرة الدول النامية على التسديد اضطرت المصارف إلى اتخاذ إجراءات منها شطب الديون.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، فمن الملاحظ أن البنوك اليابانية استطاعت أن تنفذ بقوة في السوق المصرفية العالمية وكانت أكثر تفوقا من البنوك الأمريكية والأوروبية.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تأتي من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك حيث اقرت معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف

وقد أصدرت لجنة بازل في شهر أيلول 2008 نشرة بعنوان "عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها

(Principles for sound Liquidity Risk Management and Supervision)

تضمنت هذه النشرة سبعة عشر عاملا تمثل العوامل الأساسية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك ويتوجب على المصارف الاسترشاد بهذه العوامل في إدارة مخاطر السيولة

،.(BIS.September,2008)

مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل3 لعام 2008:

1- يتوجب على كل بنك اعتماد إطارا شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة ، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق البنك في حال وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها ، وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلا

2- يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع إستراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة.

3- على الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بمستوى كاف من السيولة. وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دورياً وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الإستراتيجية والسياسات والممارسات ويقرها مرة واحدة سنوياً على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية.

4- على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية.

5- على إدارة البنك أن توفر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ،ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

6- على البنك مراقبة ومتابعة تعرضاته لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى.

7- على البنك أن يقوم بإعداد إستراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل.

8- على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات.

9- على البنك إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيمة والموجودات غير المقيمة ، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليها.

10- على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الإنكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به ، وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

11- على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات . ويجب أن تتضمن هذه الخطط سياسات لإدارة مدى البيئة الضاغطة واعتماد خطوط مسؤولية وإجراءات واضحة يتم اختبارها دوريا لضمان أنها عملية ومنتجة.

12- على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة.

13- على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليتمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك.

14- على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضاع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة.

15- على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دوريا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق.

16- على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد

نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك.

17- على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.

ثانياً : متطلبات إدارة خطر السيولة المصرفية:

إن مشكلة إدارة السيولة تنشأ أصلاً من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وأن هناك تبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها وتبين مخاطر السيولة العلاقة بين متطلبات سيولة المصرف لتلبية سحبوات الودائع و زيادة القروض المقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة وتعتبر هذه العلاقة مؤشراً أولياً لمخاطر السيولة في المصرف (Hempel, 1999: 66) وإن إدارة السيولة من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك، وإدارتها بطريقة سليمة يمكن أن يحد من احتمالات حدوث مشاكل خطيرة.

وبما أن للمصرف مصدران رئيسيان للسيولة هما: الموجودات والمطلوبات يجب أن يعمل البنك على تحقيق التوازن بين مصادر السيولة حيث أنه لا بد أن يكون المصرف ساهراً على سيولته ، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين إن السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض (عبد الله ، و الطراد 2006) .

فأساس مخاطر السيولة عدم الموائمة الصحيحة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات (اختلاف آجال الودائع عن التسهيلات والقروض)

لذلك يمكن القول بأن السيولة المناسبة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف ومعنى

الأمان " أمان الودائع . " ومعنى الحماية حماية الأموال غير السائلة (تركي، 2011)

المطلب الأول : تحديد احتياجات السيولة المصرفية

المطلب الثاني : إدارة المركز النقدي

أولاً: تحديد احتياجات السيولة المصرفية

تجدر الإشارة إلى أن أي مصرف لا يستطيع أن يقدر على وجه الدقة احتياجات السيولة لتلافي حصول فائض أو نقص فيها عن الحد المطلوب ، لأن ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض ودراسة سلوك الودائع ولذلك فإنّ تحديد السيولة في الأجل القصير والأجل الطويل يحتاج إلى الاستعانة بالخبرة السابقة وتحليل أرقام البيانات الماضية ومدى إمكانية استمرار ذلك في المستقبل (عبد الحميد ، 2000 ، 232) .

ويتم تحديد أو التعبير عن حالة سيولة بنك ما بواسطة الخرائط الزمنية لاستخدامات و مصادر الأموال المتوقعة، و تحدد هذه الخريطة الزمنية الفجوة الموجودة بين استخدامات و مصادر الأموال، و مع الوقت تتكون صورة إجمالية لحالة السيولة،

أي تقدر احتياجات السيولة عادة بمقدار افتراض سريان الأنماط الماضية (الموسمية والدورات التجارية) وإجراء تعديل عليها في ضوء ما يتوقع حدوثه من تطورات ، وينبغي على المصرف دراسة السيولة كما يلي :

أ - السيولة لمقابلة سحب الودائع: تمثل الودائع نسبة كبيرة في هيكل التمويل بالبنوك التقليدية والبنك الذي يتمتع بودائع متنوعة ومستقرة يحتمل أن يكون لديه مشكلات سيولة أقل من البنك الذي ينقصه ذلك وتقييم هيكل التمويل ونوع الودائع ومدى استقرارها هي نقطة البدء لتقييم مدى تعرض البنك لمخاطر السيولة

أي أنه تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم سلوك الودائع لدى البنك فهي تمثل التزامات للمودعين ، والتي تتفاوت من حيث السيولة فليس المهم تصنيف الودائع إلى : تحت الطلب ، توفير ، آجلة ... الخ أو وفقاً لمصادرها إلى ودائع أفراد ، ودائع حكومية الخ ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة وتصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاث أنواع هي (سلطان ، 2005 ، ص171)

1. ودائع مؤكدة السحب

2. ودائع محتملة السحب

3. ودائع غير مؤكدة السحب

أي نجد أن حركة سحب الأموال أو إيداعها تعد من المؤثرات المباشرة في حجم السيولة المطلوبة لهذه الودائع ولذلك تهتم المصارف بتصنيفها وفقاً لأسس مختلفة لتحديد الأرصدة السائلة الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة احتياجات الزبائن تبعاً لظروف نشاطهم وطبيعة معاملاتهم وحتى يمكن التنبؤ بالطلب الموسمي عليها أو مواعيد الزيادات في الإيداعات (السيسي ، 1997 ، 57)

ب - السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات : تعد مشكلة السيولة لمقابلة الإقراض أكبر من تلك التي عليها لأغراض تلبية طلبات سحب الودائع . فعند زيادة الطلب على القروض ينبغي على إدارة المصرف أن تزيد من حجم سيولتها ليتسنى للمصرف تلبية تلك الطلبات بعد دراستها (حنفي ، 2000 ، 98) .

أي أنه قد تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب ، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات وتسمى السيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات (سلطان ، 2005) ، ويمكن الوصول إليها من خلال دراسة سلوكها من حيث موسمية القروض وحجمها وحاجات زبائن المصرف للقروض وغيرها (عبد الحميد ، 2000 ، 232)

ثانياً إدارة المركز النقدي

إنّ القيام بإدارة مخاطر السيولة على أكمل وجه يتطلب إدارة جيدة للمركز النقدي بعد تحديد احتياجات السيولة والتنبؤ بها ما أمكن ويمكن تعريف إدارة المركز النقدي : بأنها معاشية يومية تتم من خلال استيفاء حاجة المصرف من الاحتياجات القانونية والاحتفاظ بقدر كاف من النقد ، ثم التعرف على مدى تأثر الأرصدة النقدية داخل المصرف بالعديد من العمليات التي تتم خارج المصرف ، والتي ينتج عنها تدفق النقدية السائلة من وإلى المصرف ويمكن للمصرف أن يعد موازنة تقديرية يومية لحجم التدفق النقدي به وفقاً لدراسات تأخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاعتبار ، وتسترشد سلسلة زمنية لنشاط المصرف (عبد الحميد ، 2000 ، 233) .

حيث تتم مراقبة السيولة بمسك سجلات باستحقاقات مختلف أنواع الموجودات والمطلوبات مبيّنة الاستحقاقات باليوم والشهر ما أمكن ، وهذا يتطلب نظام معلومات فعال يقدم معلومات دقيقة في

الوقت المناسب للتعرف على مركز السيولة ، (جامعة القدس المفتوحة ، 2000)

لقد وجدنا أن إدارة السيولة تعتمد في تحديد حجم السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على التنبؤ وبما أن عملية التنبؤ لا يمكن أن تسفر عن نتائج دقيقة ، فمن أهم الطرق أو الأساليب المتبعة في معالجة العجز أو الفائض النقدي هي تلك التي تتعلق بالسحب والإضافة إلى الرصيد النقدي لدى البنك المركزي ، وتخفيض حجم الاستثمار في القروض أو زيادتها ، وبيع أو شراء الأوراق التجارية والمالية (آل علي ، 2002) .

فمن الخطأ أن يقوم المصرف ببناء احتياطي نقدي لسد الفجوة المحتملة بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة ، إذ إن هذا يعني تجميد جزء كبير من الموارد المالية المتاحة في صورة نقدية لا يتولد عنها أي عائد وذلك انتظاراً لحدوث الفجوة المشار إليها (هندي ، 1996 ، 352)

كما أن مركز سيولة المصرف مركز نسبي وعرضه للتغير ، فالسيولة يمكن أن تفسر على أنها مقدرة المصرف على احتفاظه في أي وقت بتناسب بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة بالإضافة إلى عدم تقويت فرص ممكنه للربح ، والمصرف لا يستطيع بطبيعة الحال أن يتحكم في رغبات الجمهور من حيث السحب والإيداع ، لهذا يحاول أن يرتب أصوله ترتيباً يحقق له غرضين هما غرض المحافظة على السيولة وغرض تحقيق أكبر ربح ممكن (رمضان ، وجودة ، 1996 : ص 97)

لذا يصبح من الضروري التخطيط لاستخدام مصادر أخرى داخلية وخارجية لمواجهة العجز النقدي ، فالإلى جانب النقد والاحتياطي الثانوي يمكن للمصرف مواجهة العجز في التدفق النقدي الداخلي عند حدوثه بالحصول على قروض من مصارف أخرى أو من البنك المركزي ، وإذا كان العجز طويل الأجل فقد يستطيع المصرف أن يقترض من سوق النقد أو من سوق رأس المال ، كما يمكنه تحقيق زيادة في حقوق الملكية باحتجاز الأرباح أو بإصدار أسهم جديدة (الجميل ، 2002 ، 239) . (هندي ، 1996 ، 352) .

ثالثاً : إجراءات إدارة خطر السيولة المصرفية

على إدارة البنك أن توفر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة. (بازل3)

لذا يجب أن يشتمل النظام القوي لإدارة مخاطر السيولة على عدة عناصر هي:

1-نظام جيد لإدارة المعلومات

2-سيطرة مركزية على السيولة

3-تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة.

4-تنوع مصادر التمويل.

5-وضع خطة للطوارئ. (حنفي : 2002 ص 178)

**وقد جاء في المادة ٣ من تعليمات الرقابة المصرفية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية المتضمنة معايير إدارة مخاطر السيولة بأن الإجراءات المتخذة لإدارة السيولة:

أ -مراجعة سياسة السيولة وتفعيلها وجعلها ملائمة بما يتناسب مع تطور وتغير أوضاع و نشاطات المصرف.

ب -تأمين التواصل والتنسيق في المصرف بين الجهة التي تضع سياسة السيولة والجهات الأخرى التي يتوفر لديها معلومات لها تأثير على وضع السيولة كمدراء إدارة الائتمان وإدارة المخاطر وغيرها من الجهات التنفيذية في المصرف.

ج -وضع حدود دنيا لحجم السيولة الواجب توفرها خلال فترة زمنية محددة تتلاءم وحجم ونشاط المصرف والعمل على مراقبة ومتابعة هذا الحجم بشكل دوري ، على أن لا تتدنى هذه الحدود عن النسب التي يحددها مجلس النقد والتسليف

د -إجراء اختبار لوضع السيولة في ظل ظروف ضاغطة مفترضة ووضع حدود لمخاطر السيولة طبقاً لنتائج هذا الاختبار.

هـ -وضع نظام ضبط داخلي للتحقق من كفاية وسلامة السياسة الموضوعة للسيولة وحسن تنفيذها

رابعاً : استراتيجيات إدارة خطر السيولة

أ - نظرية القرض التجاري: تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات. وتناسب هذه النظرية في السيولة، المجتمعات التجارية حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة (عقل، 2006م، ص170) ويؤخذ على هذه النظرية :

- 1- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقيّد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.
- 2- حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.
- 3- لم تأخذ هذه النظرية بالاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إنّ عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة. أمّا بالنسبة لودائع التوفير، فكثره عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنّها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي. أمّا الودائع الثابتة، فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها. (أرشيد، جوده، 1999، 100-101)

ب - نظرية التحول: إن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة للتحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر (الحسيني والدوري، 2000)، وبالتالي فإن هذه النظرية تعتبر تطوراً لنظرية القرض التجاري وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري فهي لا ترى في القروض

التجارية أنها غير صالحة ولكن لا تريد أن تقتصر عمليات البنوك على تلك الأصول وإن هذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك (حدة ، 2009، ص 90)

ج -نظرية الدخل المتوقع : تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحها للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (آل علي، 2002 م ص 194) كما تساهم هذه النظرية في زيادة حجم الأرباح المحققة للبنك وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطيات في أنشطة استثمارية مختلفة (الحسيني والدوري، 200.ص100)

د -نظرية إدارة المطلوبات: منذ أواخر الستينيات، ومطلع السبعينات من هذا القرن، تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول أنه باستطاعة المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله (عقل، 2006 م، ص 171) .

خامساً : مقاييس خطر السيولة المصرفية

إن قياس خطر السيولة المصرفية بدقة يعد أمراً صعباً للغاية ، وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بشكل دقيق بطلبات الزبائن للاقتراض أو بحجم الودائع التي سيتم سحبها أو تلك التي سيحصل عليها المصرف إلا أن إدارات المصارف اعتمدت عدة مقاييس لقياس خطر السيولة . ومن هذه المقاييس ما يلي : (جمعة، 2000، 200-212) . 1. المقاييس الساكنة

2. المقاييس الحركية

1. المقاييس الساكنة :

التي تتعلق بالحالة الساكنة لحجم الأموال في لحظة زمنية معينة أي تتعلق بقيمة إحصائية حيث تستند على مفهوم الأرصدة وذلك بتسجيل التغيرات المتولدة بين فترتين ماليتين ثم يتم تحليل النتائج المتلاحقة ، ومن أهم المقاييس الساكنة ما يلي : (جمعة، 2000، 212-202)

أ- نسب السيولة التقليدية أو العامة

ب-التوازن المالي

ج -السيولة المالية

د-مقاييس وسيطة

أ. نسب السيولة التقليدية أو العامة

وهي التي سنعتمدها في الدراسة العملية على المصارف وهذه النسب عديدة نذكر أهمها :

1 - نسبة الرصيد النقدي (السيولة النقدية) :وتشير هذه النسبة إلى مقدرة النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية و المصكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته المصرفية، ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)،

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

و تبين المعادلة أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها ، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تعود على المصرف بعوائد مالية (ابو محمد وقُدوري، 2005 :139).

2 - نسبة الاحتياطي القانوني : ذكرنا سابقاً أن المصارف تحتفظ بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني علماً أن هذه النسبة عرضة للتغيير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد وإن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات (هندي، 2000، 411) وتقاس بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتتراوح هذه النسبة بين 20-35% حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة *وسندرج لاحقاً التعليمات الخاصة بتكوين الإحتياطي الإلزامي حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 72 لعام 2004 في الجمهورية العربية السورية.

3- نسبة السيولة القانونية : وتمثل مقياساً لقدرة الإحتياطيات الأولية والإحتياطيات الثانوية على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية ازدادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين (30-35%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية(العلاق، 2001، 122)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتتراوح هذه النسبة بين 15-20% عالمياً وفق تعليمات بازل *وسندرج لاحقاً التعليمات الخاصة بتحديد نسبة السيولة القانونية وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4 لعام 2004 في الجمهورية العربية السورية

4 -نسبة التوظيف : تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف ، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض ، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحبودات المودعين (اللوزي وآخرون ، 1997، 203)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

5- نسبة الودائع/الموجودات : تشير هذه النسبة إلى حجم الودائع التي نجح المصرف في الحصول عليها من المودعين الذين يمثلون مصادر تمويلية خارجية . وارتفاع هذه النسبة يشير إلى انخفاض خطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة نسبة الودائع التي يحتفظ بها لديه ولدى البنك المركزي . الأمر الذي يعني زيادة قدرة المصرف على تمويل موجوداته المختلفة . إلا أن ارتفاع حجم الودائع بشكل كبير نسبة إلى موجودات المصرف وبالأخص موجوداته المربحة يعكس أيضاً انخفاض عوائد المصرف نتيجة انخفاض توظيف الودائع في موجودات تدر عوائد مناسبة كافية لتغطية تكاليف الاحتفاظ بتلك الودائع طالما أنها أموال معطلة دون توظيف ومن ثم لن تتحقق منها أية أرباح . وهكذا يعكس ارتفاع نسبة الودائع/الموجودات انخفاضاً في خطر السيولة والعوائد معاً

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه ، أن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة ، أي إن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية ونسبة الودائع إلى الموجودات وانخفاض نسبة التوظيف (أبو محمد وقُدوري ، 2005، 242)

ب . التوازن المالي: هذا المقياس يعتمد على حالة التوازن بين مصادر واستخدامات الأموال القصيرة الأجل والمتمثلة في رأس المال العامل وتعرف المعادلة التقليدية للتوازن المالي القصير الأجل بالآتي : (الحمداي ، 2003 ، 77) .

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

إذ أن اختيار مستوى ملائم من رأس المال العامل يساعد في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف والمتمثلة في أمان المصرف وتحقيق الربحية .

ج . السيولة المالية: إن منشأة الأعمال تضع مقارنة وموازنة بين ما تملكه من قدرة مالية وما هو التزام مالي اتجاه الغير للحكم على السيولة الكلية للمنشأة ، ويمكن نمذجة المعادلة مصرفياً ووفقاً للصيغة الآتية : (الحمداي ، 2003 ، 77) .

السيولة المالية الكلية للمصرف = (التغيرات في النقدية + التغيرات في حجم القروض) - (التغيرات في حجم الودائع + التغيرات في القدرة على الاقتراض) .

د. مقاييس وسيطة: تستند فكرة هذا المقياس إلى أن كل منظمة تمتلك بعض الأصول "الدفاعية" مثل النقدية وحسابات القبض خارج احتياجاتها المطلوبة ، يمكن تقدير هذه الزيادة في ضوء الأعباء المباشرة وغير المباشرة المقابلة للنفقات غير النقدية مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتعلقة بالعمليات ، يتم حساب قيمتها تبعاً لمجموعة من الحالات المختلفة التي واجهتها المنظمة ، يتمثل مقياسها في عدد الأيام المتوقعة للإنفاق وكما يلي : (جمعة ، 2000 ، 207-210) .

1. وسيط دفاعي = الأصول الدفاعية / مدة الإنفاق المتوقعة .
2. وسيط دفاعي بدون ائتمان = الأصول الدفاعية - الخصوم قصيرة الأجل / مدة الإنفاق المتوقعة .
3. وسيط النقدية = صندوق + استثمارات مالية قصيرة الأجل / مدة الإنفاق المتوقعة .
4. وسيط أدنى = الأصول الدفاعية / مدة الإنفاق المتوقعة لأدنى مستوى من العمليات .

2. المقاييس الحركية:

وهي المقاييس التي تركز على مفهوم التدفقات النقدية الذي يقيس التدفقات الكمية الخارجة والداخلية زمنياً خلال فترة معينة ،
ومن أهم مقاييسها (سرعة ضبط الأموال والحركة المالية) :وهو الذي يقيس مستوى السيولة داخل المنظمة ودرجة خطورتها (الحمادي ، 2003 ، 77) .
ووفقاً لمفهوم الحركة المالية فإن إدارة السيولة لن تختبر مشكلة استمرار أو عدم استمرار دورة التشغيل ولكن توازن أو عدم توازن تدفقات الأموال عبر الزمن .
وتجدر الإشارة إلى أن كلا النوعين من المقاييس الساكنة والحركية يكمل أحدهما الآخر فهما ليسا متعارضين فالحاجة للتحليل الساكن والتحليل الحركي مطلوبة حسب أهميته وخصائصه (جمعة ، 2000 ، 195)

*التعليمات الخاصة بتكوين الاحتياطي الإلزامي

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 72 لعام 2004

يجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ما يلي:

المادة ١ -تكوين احتياطي إلزامي نقدي لدى مصرف سورية المركزي نسبته / ٥ / بالمائة من مجموع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مستثنيا منه ودائع الادخار السكني وذلك بالنسبة للودائع بالليرات السورية والودائع بالعملات الأجنبية الرئيسية التالية:(دولار أميركي ، يورو ، جنيه إسترليني ، ين ياباني وفرنك سويسري .)

أما الودائع بالعملات الأخرى القابلة للتحويل ، فيكون الاحتياطي الإلزامي الخاص بها بعملة الدولار الأمريكي وفقا لأسعار إقفال صرف هذه العملات مقابل الدولار الأميركي في سوق لندن وذلك في آخر يوم عمل من كل شهر في الجمهورية العربية السورية.

المادة ٢ -يحتسب الاحتياطي الإلزامي النقدي على أساس متوسط أرصدة حسابات الودائع في نهاية كل أسبوع

المادة ٣ -يكون المصرف مبلغ الاحتياطي الإلزامي خلال مدة أقصاها نهاية الأسبوع الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي يحتسب على أساسه الاحتياطي الإلزامي حيث يودع هذا

الاحتياطي في حساب خاص بالليرات السورية لدى مصرف سورية المركزي (قسم الحسابات الجارية لدى مديرية الخزينة) في دمشق.

-كما تودع مبالغ الاحتياطي الإلزامي المتوجبة على الودائع بالعملات الأجنبية في حسابات خاصة بها تفتح لدى مديرية العلاقات الخارجية في مصرف سورية المركزي.

تجمد مبالغ الاحتياطيات المذكورة أعلاه بدون فائدة من تاريخ تكوينها و لحين التصريح عن

الاحتياطيات الواجب إيداعها عن الودائع للشهر التالي.

المادة ٤ - أ - تقوم مفوضية الحكومة لدى المصارف بالتأكد من التزام المصارف بمقتضيات هذه التعليمات.

ب - في حال عدم قيام أي مصرف بتكوين الاحتياطي الإلزامي المشار إليه في المادة (١)، تفرض عليه غرامة تعادل قيمة النقص في الاحتياطي الإلزامي المتوجب قانوناً مضروباً بنسبة الفائدة المطبقة على عمليات الإقراض فيما بين المصارف (الانترنت) و المحددة بموجب قرار مجلس النقد و التسليف مضافاً إليها فائدة جزائية تبلغ خمسة بالمائة وذلك عن الفترة التي يبقى فيها الاحتياطي الإلزامي دون المستوى المطلوب..

**** التعليمات الخاصة بتحديد نسبة السيولة القانونية**

وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 73 لعام 2004 في الجمهورية العربية السورية

يطلب من جميع المصارف العاملة التقيد بالتعليمات الخاصة بنسبة السيولة المبينة أدناه:

المادة ١ - على كل مصرف أن يحتفظ في أي يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات (بالليرات

السورية والعملات الأجنبية) لا تقل عن ٢٠ % تحتسب بقسمة صافي الأموال الجاهزة

والقابلة للتجهيز التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر على الودائع والالتزامات الأخرى

وعناصر خارج الميزانية المرجحة (المثقلة) والمبينة في المادة (٢) أدناه التي تستحق

خلال نفس الفترة . يستثنى من هذه النسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على الودائع

المعمول به وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٢ تاريخ 2004/9/12

المادة ٢ - يشمل بسط ومقام نسبة السيولة أعلاه ، العناصر التالية:

أ - **عناصر البسط:** تشمل عناصر البسط ، صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز من وضع الموجودات منزلاً منها العناصر المشابهة لها في وضع المطالبين وذلك حسبما هو وارد في القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية

ب - **عناصر المقام:** تشمل عناصر المقام الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية المرجحة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر

المادة ٣ - أ - على المصارف أن تقوم باحتساب نسبة السيولة اليومية بكافة العملات والتصریح عنها إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف

ب - يطلب من المصارف أيضاً احتساب نسبة السيولة في نهاية كل شهر بالليرات السورية من جهة وبالعملات الأجنبية من جهة ثانية

ج - يصرح عن نسب السيولة أعلاه في نهاية كل شهر مقارنةً بنسب السيولة في نهاية الشهر السابق.

المادة ٤ - تقدم كافة النماذج المذكورة أعلاه إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف في

مدة أقصاها اليوم الخامس عشر من الشهر الذي يلي الشهر الذي تنظم عنه هذه النماذج مرفقاً بها (CD) متضمناً المعلومات الخاصة بها.

المادة ٥ - تستثنى من أحكام (المادة ٣ - أ) أعلاه بشكل مؤقت مصارف القطاع العام غير المؤهلة عملياً لتطبيق هذا الاحتساب.

المادة ٦ أ - تقوم مفوضية الحكومة لدى المصارف بالتأكد من التزام المصارف بمقتضيات هذه التعليمات . وفي حال عدم تقيد أي مصرف بنسبة السيولة المفروضة بكافة العملات وفق

(المادة ١) من هذه التعليمات ، تفرض عليه غرامة مالية تتراوح بين مائة ألف وخمسمائة ألف ليرة سورية وفقاً لأحكام (المادة ١٢٨) من القانون رقم / ٢٣ / لعام 2002

. تحتسب هذه الغرامة في نهاية كل أسبوع وذلك على أساس العجز المسجل عن متوسط نسبة السيولة المفروضة من جهة ومقدار النقص في متوسط مبلغ السيولة المحتسب في نهاية الأسبوع من جهة ثانية

ب - يحق لمفوضية الحكومة لدى المصارف أن تطلب من أي مصرف تقديم كشف مفصل عن احتساب نسبة السيولة اليومية لديه بكافة العملات . وفي حال ظهور مخالفات تتعلق بدقة الإفصاح عن نسبة السيولة اليومية ، يطبق مجلس النقد والتسليف الحد الأقصى للغرامة المنصوص عنها في (المادة ١٢٨) من القانون / ٢٣ / لعام ٢٠٠٢ وذلك عن كل يوم عمل يظهر فيه عدم تقييد المصرف المخالف بنسبة السيولة المفروضة

أو يلجأ إلى تطبيق الأحكام الأخرى المنصوص عنها في (المادة ١٢٩) من القانون

المذكور إذا رأى ضرورة لذلك.

الفصل الثاني

العائد المصرفي وعلاقته بخطر السيولة

المبحث الأول

العائد المصرفي والعوامل المؤثرة فيه ومؤشرات الرئيسية

المبحث الأول : العائد المصرفي والعوامل المؤثرة فيه ومؤشرات الرئيسية

أولاً: مفهوم العائد المصرفي وأهميته وأشكاله

ثانياً : العوامل المؤثرة في العائد المصرفي

ثالثاً : مؤشرات العائد المصرفي

أولاً: مفهوم العائد المصرفي وأهميته وأشكاله

تتجلى عملية الاستثمار بشكل عام بقيام المستثمرين _ سواء كانوا شركات أو أفراد_ بالتخلي عن منفعة حالية معينة مقابل تحقيق منفعة مستقبلية أكبر تتمثل بالعائد على هذا الاستثمار ، وانطلاقاً من ذلك يمكن توضيح مفهوم العائد بأنه ما يحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيته في الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها بالعملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة (. صيام، 2003 م، ص32)

أي هو عبارة عن مجموعة من المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، وهذا يعني أن العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي الذي يؤدي إلى تعظيم الثروة . (آل شبيب، 2010 ، ص6)

وبالتالي إذا أردنا التطرق لمفهوم العائد المصرفي على وجه الخصوص نجد أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساهمين (المالكين) إذ يمكن القول إن هدف المصرف هو تعظيم ثروة المساهمين وتحقيق عائد مرتفع على حق الملكية (هندي ، 1996 ، 24) . حيث أن المصرف كأى منظمة أعمال يهدف إلى تعظيم ثروة المالكين من خلال تعظيم العائد و لا يمكن أن يحقق ذلك إلا من خلال توظيف المصرف لأمواله في موجودات مختلفة كاستثمارات وقروض تدر عوائد .

* وينبغي عند التطرق لمفهوم العائد أن يتم التمييز بين مفهوم العائد (الربحية) ومفهوم الربح: * فالربح يعرف بأنه مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية- بشكل عام- خلال فترة زمنية معينة من وجهة نظر اقتصادية

وأما من وجهة نظر محاسبية فهو الفرق بين الدخل المحقق من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات خلال نفس هذه الفترة

* أما العائد فهو العلاقة بين هذه الأرباح وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها (حيث يقصد بالاستثمارات قيمة الموجودات او قيمة حقوق الملكية) كما سنرى فيما بعد عند التطرق لمؤشرات العائد

—أهمية العائد:

يعد العائد هدفاً أساسياً وأمراً ضرورياً لبقاء المؤسسة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهو أيضاً أداة هامة لقياس الكفاءة في

استخدام الموارد المتاحة ، لذا فإننا نجد جهداً كبيراً من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر (عقل ، 1995 ، 59)

لذا يعد العائد المصرفي خاصة بمثابة المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها ، بحيث يسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة ويوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل (" حماد ، 2005:711)

وبالتالي تعمل المصارف على تحقيق أقصى عائد من خلال قرارين مهمين هما : (عقل ، 1995 ، 59) (كراجة وآخرون ، 2002 ، 32) .

1. قرار التمويل : وهو القرار المتعلق بكيفية الحصول على الأموال من المصادر المختلفة لتحقيق العائد المناسب من دون التعرض لأخطار كبيرة .أي اختيار الهيكل التمويلي الأمثل والذي يتوقف على درجة الرفع التشغيلي ودرجة الخطورة في الجانب التمويلي ، إذ يؤثر اختلاف مصدر التمويل على ارتفاع تكلفته ، وما يرافق ذلك من قدرة المصرف على سداد التزاماته . ولما كانت التكلفة هي الوجه الآخر للعائد ، فإن قرار اختيار هيكل التمويل يصبح محصلة تأثير على العائد والمخاطر التي تتعرض لها المنشأة ، أو بعبارة أخرى يصبح محصلة تأثير على القيمة السوقية للمنشأة

2. قرار الاستثمار : وهو القرار الذي يبين التوزيع الأمثل للموارد المتاحة على اختلاف أنواع الموجودات بطريقة يتم فيها التوازن بين الاستثمار المناسب لكل بند من بنود الاستثمار المختلفة دون نقص أو زيادة مما يُمكن المصرف من تحقيق عائد مناسب مع عدم التضحية بالسيولة .

ويمكن تمييز أهم ثلاثة أشكال لدخل الموجودات المالية بشكل عام والتي هي أساس تشكيل عائدها وهي:

1-توزيعات الأرباح: إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقاً من أموال ملكية مثل الأسهم، فحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم، لذلك فهو من مالكيها وحقوقه من حقوق المساهمين

2- الفوائد: إذا كانت الموجودات المالية تمثل أموال اقتراض مثل السندات، فحامل السند مقرض

للشركة التي أصدرت ذلك السند وقيمة القرض هي قيمة السند، فالسند يعطي لحامله الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها من الشركة المقترضة (التي أصدرت هذه السندات).

3 - الأرباح الرأسمالية: تنتج هذه الأرباح عن إعادة بيع الموجودات المالية، فحامل السهم أو حامل السند إذا استطاع أن يبيعه بمبلغ يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي (رمضان، 1998 م، ص 239)

ثانيا : العوامل المؤثرة في العائد المصرفي

وجدنا سابقاً أن تحقق العائد المتوقع يرتبط بالحصول على تدفقات نقدية مستقبلية ولكن تحقق هذه التدفقات من حيث القيمة والتوقيت مرهون بعوامل خارج سيطرة المستثمر ،لذا يصبح من المستحيل افتراض أن احتمال تحقق هذه التدفقات هو 100% ومتى انخفض احتمال تحقق هذه التدفقات عن 100% تبرز المخاطرة والتي تزيد درجة ارتفاعها كلما انخفض احتمال تحقق هذه التدفقات، (أبو الرب ، وآخرون ، 1999 ص 233 -)

وعلى الرغم من إن المصارف لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل إلا انه يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث تستجيب لها وذلك في إطار التخطيط الاستراتيجي وصياغة الخطط المناسبة مع الظروف المستقبلية المتغيرة وغير المتوقعة ويمكن تقسيم هذه العوامل الي عوامل داخلية وعوامل خارجية كما يلي :

أولاً:العوامل الداخلية

1- إدارة المصرف وكفاءة موظفيه: إن عوائد المصارف التجارية ماهي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم عوائد تلك المصارف من خلال الموازنة بين العائد والسيولة والمخاطرة، وذلك من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ولن يتم التطبيق الأمثل لقرارات تلك الإدارة المصرف إلا بوجود موظفين مدربين وذوو كفاءات كبيرة وتأهيل عالي .

2- حجم المصرف: يقاس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) لذا نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

3- عدد موظفي المصرف وعدد فروعها، وانتشاره الجغرافي : إن زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء أو انتشاراً جغرافياً كبيراً من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، والذي يؤدي إلى زيادة عدد المتعاملين مع المصرف في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

4- عمر المصرف :في الغالب تحوز المصارف الأقدم ذات السمعة الحسنة على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار ، كما أن لدى إدارتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية لذلك .

5-سيولة المصرف : هذا العامل هو جوهر هذا البحث فكما وجدنا سابقاً عند البحث في مفهوم السيولة المصرفية وبصورة مختصرة أنه ينبغي على المصرف الموازنة بين هدفي السيولة والعائد وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة العائد تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف العائد، فيجب على إدارة المصرف تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما يترتب على ذلك من مخاطر، فيساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية.

(يجب على المصارف الاحتفاظ بنسبة 15-20% من الأموال وتوظيف الباقي 80-85% وذلك بهدف زيادة الربحية)

6- توظيف الموارد :تؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل (القروض والأوراق المالية بشكل أساسي) على عوائد المصرف كونها يعدان أهم مجالات الاستثمار للمصرف ، حيث تزداد العوائد بازدياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل.

ويمكن استنتاج عاملين فرعيين يؤثران على العوائد المصرفية الناتجة عن الاستثمار بالمجالين السابقين وهما

أ- أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية : تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على عوائد المصرف، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

ب- أرباح (أو خسائر) القروض : تحاول المصارف دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها. ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية.

7 - هيكل الودائع : تعطي الودائع لأجل وودائع التوفير للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق عوائد أكبر، وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة تلك الودائع أيضاً في عوائد المصارف لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على تلك العوائد. (أبو زعيتر، 2006، 6) (باسل، مريج، حمودة، 2013)

ثانياً العوامل الخارجية

1- السياسات المالية و النقدية : ويقصد بها : مجموعة من الإجراءات والتدابير تتبناها السلطات المالية والنقدية لتحقيق أهداف مرتبطة باستقرار الأسعار والمحافظة على أسعار الصرف ، وتحديد مستوى الإنفاق والضرائب .

إذ بإمكان البنك المركزي بوصفه المشرف على السياسة النقدية للدولة ، التأثير على حجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية لزمائنها ويكون هذا التأثير بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان بحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد . فإذا كانت قرارات البنك المركزي متشددة بفرض المزيد من القيود على الائتمان بهدف تخفيض وسائل الدفع ورفع نسبة الاحتياطي القانوني من شأن ذلك أن يؤدي إلى انخفاض حجم الأموال المتاحة للإقراض وتقليل

قدرة المصارف على عملية خلق الائتمان مما يعني ذلك في المحصلة تحديد قدرة المصرف في تحقيق العائد المطلوب وانخفاضه (هندي ، 1994 ، 55) .

أما بالنسبة للسياسة المالية فإنّ اعتماد رفع معدلات الضريبة على أرباح الشركات والمصارف تحد من العوائد المتحققة وتحد من الحوافز الاستثمارية وبالتالي يُتوقع أن تقلل من الطلب الاستثماري فيقلّ الطلب على القروض والتسهيلات المصرفية التي بالنتيجة تقلّ معها توظيفات المصرف في الموجودات المربحة فينخفض العائد المتحقق من الموجودات المربحة ، وبالعكس ذلك فإنّ خفض الضرائب يؤثر إيجابياً على العائد المصرفي بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام (عوض ، 1995 ، 892-893) .

2-الظروف السياسية : يساهم الاستقرار السياسي ووجود قوانين تنظّم عمل المؤسسات والأسواق وتحمي حقوق المستثمرين في تشجيع المدّخرين على تقبّل المخاطرة المصاحبة للاستثمار ويزيد من الثقة بالجهاز المصرفي بشكل ينعكس في زيادة التعامل معه مما يؤثر ذلك إيجابياً في عوائد المصرف ، وبالعكس في حالة عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع في البلد وانعدام الثقة بالمؤسسات المصرفية فإنّ المودعين يرون في التعامل مع المصارف مخاطر لا تعوضها أي علاوة مخاطرة مضافة إلى سعر الفائدة تعويضاً كافياً ، فعلى سبيل المثال قد لا يوجد ضمان لرأس المال المودع في الدول النامية بسبب تغيرات السياسات الحكومية التي تؤدي إلى إغلاق المصارف أو تقييد السحب في بعض الحالات أو تغيير القوة الشرائية للعملة والذي يحدث غالباً من دون إعلان مسبق.

3-الظروف الاقتصادية: يتأثر نشاط المصرف التجاري بالظروف الاقتصادية التي تعيش في ظلها المنطقة التي يتواجد المصرف فيها ، إذ كلما تمتع اقتصاد المنطقة بالاستقرار كان المصرف أكثر تحرراً في رسم سياساته الاستثمارية والائتمانية والتي تؤثر إيجابياً على عائده ، وبالعكس ذلك إذا كانت المنطقة واقعة تحت تأثير التقلبات الموسمية والدورات الاقتصادية تكون سياساته التوظيفية أكثر تشدداً ممّا يؤثر ذلك سلبياً على العائد الناتج من توظيف المصرف لأمواله (عقل ، 1983 ، 14) .

4-التشريعات والضوابط المصرفية : تهدف الجهات الرقابية إلى سن التشريعات القانونية والضوابط المصرفية من أجل ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال

المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف ، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها ، كما أن زيادة حجم القرارات وتعددتها قد يؤدي لإرباك المصارف التجارية فيؤثر على توظيفاتها وبالتالي على أرباحها .

4-درجة الوعي المصرفي السائد : إن توفر القناعة الكافية لدى المجتمع بأهمية العمل المصرفي والثقة بالجهاز المصرفي بشكل عام يزيد من حجم المعاملات المصرفية مما يؤثر بالتالي على حجم العوائد المصرفية المتحققة ، كما تجدر الإشارة إلى ناحية هامة وهي توجه شريحة لا بأس بها من بعض المجتمعات إلى التعامل مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية مما يؤثر على عوائد تلك المصارف غير الإسلامية بشكل كبير..

5-المنافسة : لا يتعلق عامل المنافسة فقط بالمنافسة بين المصارف فيما بينها على الموارد المحدودة للاستثمار والحصول على العائد بل تتنافس أيضا مع باقي القطاعات الاقتصادية في جذب رؤوس الأموال للاستثمار لديها من خلال طرح معدلات فائدة مغرية تضاف إلى عامل الأمان الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

6-أسعار الفائدة :تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف.

ثالثاً : مؤشرات العائد المصرفي

تعكس مؤشرات العائد المصرفي الأداء الكلي للمصارف. حيث تقيس مدى نجاح المصرف في توظيفه لأمواله المتاحة والقدرة الانتاجية له وفاعلية النشاطات المختلفة فيه . وبالتالي تسهم في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرر إدارة المصرف زيادة رأسماله ، وتوقع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها المصرف حتى يستمر في عمله وأهم هذه المؤشرات:

1- معدل العائد على حقوق الملكية:

ويقاس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ، وإن ارتفع هذا المعدل

دليل على أداء الإدارة الكفاء أي قدرة المصرف على تحقيق المزيد من الأرباح للمساهمين وإضافة المزيد من الأرباح المحتجزة

وبشكل أدق يدل هذا المؤشر على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، أي أن المؤشر هذا يبين ربحية الوحدة النقدية المستثمرة من قبل المالكين، (خلف، 2006م، ص346)

وإن ارتفاعه يكون دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض، ويحسب وفق الصيغة الآتية :

صافي الربح بعد الضريبة

----- = معدل العائد على حقوق الملكية

حقوق الملكية

2 - معدل العائد على الودائع:

ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها (ابو محمد وقُدوري: 2005، 321)

وارتفاعه يعطي مؤشراً إيجابياً على إمكانية المصرف في تحقيق الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها كمصادر تمويل خارجية، ويحسب وفق الصيغة الآتية :

صافي الدخل بعد الضريبة

----- = معدل العائد على الودائع

إجمالي الودائع

3- معدل العائد على الأموال المتاحة :

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحقوق الملكية والودائع، وإن ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف في تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المربحة ويقاس على وفق الصيغة الآتية (الحميري، 2005: 11)

صافي الربح بعد الضريبة

----- = معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف

الودائع + حق الملكية

4-معدل العائد على الموجودات :

وهومن أهم المؤشرات المصرفية ويستخدم هذا المؤشر للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام موجوداته وأسلوب توظيف الأموال ، وقدرتها على تحويل أموال المصرف إلى أرباح (Rose, 1991, 130) ونصيب كل وحدة نقدية من الموجودات من الأرباح حيث تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقرن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح(Michael C. Ehrhardt,2005:45) ويبلغ وسطياً بين 1-3%

وبشكل أدق ارتفاع هذا المؤشر يعكس كفاءة العمليات في المصرف واستخدام الإدارة لسياسات استثمار وائتمان هجومية تساهم في توليد الأرباح. اما انخفاضه فقد يكون بسبب ارتفاع نفقات التشغيل أو استخدام سياسات استثمار وائتمان دفاعية تقلل من توليد الأرباح ويمكن حساب هذا النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

صافي الربح بعد الضريبة

----- = العائد على الموجودات

إجمالي الموجودات

5- صافي هامش الربح :

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب ، وذلك لأن صافي الربح يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها النفقات ، وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب وقدرته في تحقيق نمو في الإيرادات من خلال زيادة العوائد المتحصلة من القروض والاستثمارات والخدمات المصرفية الأخرى. وصيغة هذا المؤشر هي :

صافي الربح بعد الضريبة

----- = صافي هامش الربح

الإيرادات

وبدل هذا المؤشر على مدى توظيف الأموال في المجالات المربحة والابتعاد عن المجالات الأقل ربحية

المبحث الثاني : مصادر العائد المصرفي وعلاقته بخطر السيولة

أولاً : مصادر العائد المصرفي:

- الائتمان المصرفي .
- الاستثمار المصرفي .
- بعض الخدمات الاستثمارية الحديثة

ثانياً : العلاقة بين العائد المصرفي وخطر السيولة

أولاً : مصادر العائد المصرفي:

تنشأ العوائد المصرفية بشكل أساسي من استخدام الأموال المصرفية المتاحة في تمويل خدمات وتوظيفات يتولد عنها العائد وأهم هذه الاستخدامات :

1 - الائتمان المصرفي .

2 - الاستثمار المصرفي .

3- بعض الخدمات الاستثمارية الحديثة

وسنبحث فيما يأتي كلا من تلك الوظائف وطبيعة العوائد المتولدة عنها :

1-الائتمان المصرفي :

نعلم مما سبق الدور الكبير الذي تلعبه المصارف كوسيط بين المودعين والمقترضين وهذا ما أعطى الوظيفة الائتمانية القدر الكبير من الأهمية كونها تعد الوظيفة الرئيسية للمصارف بالتالي المصدر الرئيسي للعوائد، والخطورة بنفس الوقت حيث تستخدم فيها أموال المودعين بشكل أساسي ويمكن أن نعرف الائتمان بأنه "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محدودة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف" (السيسي ، 1997 ، 170) .

وأهم أشكال الائتمان :

1-1الائتمان المباشر(النقدي):

أ. القروض والسلف: يعرف القرض بأنه "عبارة عن مبلغ من المال يقدمه المصرف إلى الزبون لقاء ضمانات شخصية وعينية بعد الاتفاق على مقدار القرض والفائدة المترتبة عليها وموعد السداد" أما السلف فيقوم المصرف بموجبها بالسماح للزبون بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به (نور ، 2001 ، 227) .

وتعد القروض من الموجودات المرتفعة العوائد بحيث يستطيع المصرف أن يضيفها إلى محفظته وهي دائماً ما تزود المصرف بأكبر نسبة من عائد التشغيل أي أنها أكثر موجودات المصرف ربحية ولكنها في نفس الوقت أقل التوظيفات سيولة إذ يتعذر تحويلها إلى نقد قبل أن يحين موعد استحقاقها

- عائد القروض : يتقاضى المصرف مقابل القرض الذي يقدمه مبلغاً من المال (الفائدة) ، وتقدر فائدة القرض على أساس تكلفة القرض والتي تتكون من عائد رأس مال القرض ، وهامش لتغطية الخسائر ، فضلاً عن نصيبه من النفقات الإدارية (شريحة ، 1985 ، 224) .
- ب. خصم الأوراق التجارية : تكمن آلية خصم الورقة بقيام المصرف بدفع قيمة الورقة التجارية (الكبيالة) المقدمة إليه من قبل الزبون نقداً ودون انتظار أجل سدادها ، وذلك بعد خصم الفوائد والعمولات على أن يقوم المصرف بتحصيل قيمة الورقة حين استحقاقها (نور ، 2001 ، 227) ..

- عائد خصم الأوراق التجارية : بالإضافة إلى السمعة التي يتركها المصرف لدى المتعاملين معه والتي تمثل عامل جذب للمصرف يحقق المصرف :

- الفائدة والعمولة التي يتقاضاها المصرف من الورقة المخصومة .
- الفرق بين قيمة الأوراق لدى المصرف المركزي، والسعر الذي خصم به لدى المصرف .
- ج. الحساب الجاري المدين (السحب على المكشوف) : بموجب هذه العملية يقوم المصرف بوضع مخصصات تحت تصرف زبائنه يمكنهم بموجبها السحب من حساباتهم زيادة عما فيها من مبالغ ولحدود معينة يحددها المصرف لقاء فائدة سنوية تحتسب وفقاً للمبالغ التي تم سحبها (معيوف ، 2002 ، 184) .

- عائد السحب الجاري مدين (المكشوف) : يحقق المصرف من خلال هذه العملية الفوائد التي يحصل عليها المصرف من الحساب المكشوف للفترة التي انكشف فيها الحساب . فضلاً عن إبقاء الزبون على صلة مباشرة مستمرة مع المصرف مما يسهل تتبع أوضاع الزبون التجارية والمالية وتقييمها سلبياً أو ايجابياً

1-2 الائتمان غير المباشر (التعهدي) : من تسميته يمكن النظر إلى هذا النوع من الائتمان بوصفه تعهد بالدفع ولا يمثل دفعاً فعلياً كما في الائتمان النقدي (الشيخلي ، 2000 ، 111) . ومن أبرز صور الائتمان التعهدي ما يلي :

أ. **الاعتمادات المستندية :** وهي تعهد خطي من المصرف (فاتح الاعتماد) لصالح البائع (المصدر) بناء على أوامر وتعليمات المشتري (الزبون) ، يتعهد المصرف بموجبه بدفع مبلغ معين أو قبول سحبات زمنية بقيمة محددة خلال فترة محددة وضمن شروط يتم الاتفاق عليها (نور ، 2001 ، 227) .

■ **عائد فتح الاعتمادات المستندية :** يتمثل بالعمولات التي يتقاضاها والتأمينات التي يحصل عليها وتشكل مصدراً إيرادياً مهماً ، كما يمكن للمصرف القيام بتوظيف هذه التأمينات فيحصل على عائد من جراء ذلك فضلاً عن مساهمة هذه التأمينات في زيادة سيولة المصرف (رمضان وجوده ، 1996 ، 144) .

ب. **خطابات الضمان :** وهي عبارة عن "تعهد يصدر عن مصرف بناءً على طلب أحد المتعاملين معه (الآمر) إلى طرف آخر (المستفيد) بالدفع بدون قيد أو شرط ويذكر في الخطاب الغرض الذي صدر من أجله ومدة نفاذه (الشيخلي ، 2000 ، 111) .

■ **عائد خطاب الضمان :** على شكل عمولات تكون بنسبة معينة من القيمة الواردة في الخطاب ، فضلاً عن الرسوم والمصاريف التي يتقاضاها المصرف من الزبون نظير إصداره للخطاب . وغالباً ما يتقاضى المصرف من مراسليه في الخارج الذين يصدر أو يحدد لهم خطابات الضمان عمولات وفوائد بالعملات الصعبة يستخدمها المصرف لتغذية حساباته في الخارج (استثماراته) أو لتغطية التزاماته الخارجية الناتجة عن عملياته مع المصرف الخارجي أو لتغطية عمليات التحويل الخارجي (الشكري ، 1999 ، 69) .

1 - 3 نماذج ائتمانية حديثة

مع تطور الائتمان وتعدد أنواعه ظهرت العديد من النماذج المتطورة للائتمان ويمكن عرض أهمها من حيث الحداثة فضلاً عن العائد المهم الذي يحصل عليه المصرف عند تقديمه الخدمات الائتمانية الحديثة .

أ. التأجير التمويلي: ويقصد به : "قيام المصرف بتمويل شراء الموجود وتأجيره للغير مقابل دفعات محددة وفقاً لشروط معينة فضلاً عن إعطاء المستأجر حق تملك الموجود المستأجر" (رشيد وجوده ، 1999 ، 131) .

■ عائد التأجير التمويلي : يحمل هذا النموذج مزايا عديدة للمصرف . فهي بمثابة قرض يسدد على أقساط، ويعد من أكثر القروض المتوسطة والطويلة الأجل ربحية ، ويتميز عائده بالإعفاءات الضريبية ، وتكون تكاليفه ومصروفاته أقل مقارنة بالقروض والتسهيلات الأخرى مما ينعكس ذلك ايجابياً على ربحية المصرف، أما فيما يتعلق بالمزايا غير المنظورة فتحقق المصارف رقابة مباشرة على قروضها وضمانات أكيدة من خلال الاحتفاظ بحق الملكية حتى السداد واستخدام أمثل للائتمان ويكون المصرف الذي يقدم هذه الخدمة بمثابة شركة قابضة يمكن أن تضمن الحصول على حسابات الودائع والمعاملات الأخرى الخاصة بهذه الشركات (الشكري ، 1999 ، 80) . وهذا يعني انخفاض مخاطر هذا النوع من الائتمان مقارنة بالائتمان النقدي .

ب. الائتمان الاستهلاكي (بطاقات الائتمان): وهي أداة بلاستيكية يمنح صاحبها حداً أقصى مسموحاً للائتمان من خلال البطاقة والتي تعد منفصلة عن الحساب الجاري للزبون (السيسي ، 1997 ، 242) . وذلك بالاتفاق مع محلات تجارية معينة

عائد بطاقات الائتمان إن هذه البطاقة تحمل العديد من المزايا للمصارف إذ تساعد على جذب المزيد من الزبائن وتمثل مصدراً مميزاً للأرباح المصرفية من خلال الفوائد المحصلة من الزبائن إضافة إلى العمولات من المحلات التجارية التي يتفق معها المصرف.

2 - الاستثمار المصرفي :

يأتي الاستثمار المصرفي بعد الائتمان المصرفي من حيث الأهمية ، كمجال لتوظيف الموارد المالية للمصارف أو ما يعرف بإدارة أصولها و يعتمد نجاح وفشل المؤسسات المصرفية بشكل كبير على الأسلوب الذي يتعامل به مدراء الاستثمار مع أنماط العلاقات بين العائد والخطر الكامنة في مختلف أدوات ومواقع الاستثمار .

ويعرف الاستثمار بشكل عام بأنه تضحية بقيم حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل (عبيد، ص41، 1996)

والاستثمار كمصطلح مصرفي يعني " ما يوظفه المصرف في شكل محفظة استثمارية في الأوراق المالية من أسهم وسندات وحوالات الخزينة وغيرها" (الجميل ، 2002 ، 217)

فالاستثمار في الأوراق المالية يهدف إلى تحقيق الربحية والسيولة معاً، أي أن هذه الاستثمارات يتولد عنها عوائد وفي نفس الوقت يمكن تحويلها إلى سيولة بصورة سريعة مما يحقق هدف السيولة.

و تتكون المحفظة الاستثمارية في المصرف من أوراق متنوعة من حيث النوع والحقوق ومن حيث جهة الإصدار وتتفاوت هذه الأوراق من حيث العائد والسيولة والضمان وتواريخ الاستحقاق وإمكانية التسويق ودرجة المخاطرة وغيرها (عبد الحميد ، 2000 ، 152) .

- تأتي الأوراق المالية الحكومية : (أدونات وشهادات وسندات الخزينة) في مقدمة الأوراق المالية ذات الجاذبية للمصارف حيث يلاحظ هيمنتها على محفظة الاستثمارات المصرفية لكونها توفر جملة منافع قد لا تتوفر في أنواع أخرى من الموجودات فهي مضمونة من قبل جهة إصدارها وقابلة للتحويل إلى نقد سائل بسرعة وبدون كلفة وإنها ذات مردود عال نسبياً فضلاً عن إمكانية استخدامها للوفاء بجزء من متطلبات الاحتياطات النقدية .

و تصدرها عادة وزارة المالية للاقتراض من الجمهور أو الجهاز المصرفي التجاري لغرض تغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم (هندي ، 1993 ، 46)

وتختلف عن بعضها من حيث آجالها وعوائدها المتمثلة في الفوائد وسعر الخصم كما في الأدونات، ويستطيع المصرف أن يوظف في السندات الحكومية حدود 2-3% وحتى 5% وغالباً ما تكون الاحتياطات الثانوية بعد الإجبارية يمكن توظيفها في هذه الأوراق .

- يأتي في المرتبة الثانية الاستثمارات في شهادات الإيداع القابلة للتداول والتي تصدرها البنوك التجارية الأخرى

- ويأتي في المرتبة الأخيرة الاستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها منشآت الأعمال الأخرى وتتمثل بالأسهم (عادية وممتازة) والسندات :

تتمثل عوائد الأسهم العادية ب : - التوزيعات: وهي أرباح أو جزء من الأرباح التي يقرر مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة توزيعها على المساهمين

- العائد الرأسمالي: وهو العائد الناجم عن الزيادة في قيمة الأسهم

نهاية المدة عما كانت عليه قيمتها في بداية المدة في السوق المالية. أي الفرق بين سعر بيع الورقة المالية (السهم العادي) وسعر شرائها
أما بالنسبة للسندات يحصل حامل السند على دخل ثابت (فائدة) وفي أوقات محددة لان الفوائد التي تدفع على السندات لا تتأثر بربحية أو خسارة الشركة المصدرة لها وبالتالي تعد الفوائد دخلاً ثابتاً بغض النظر عن إيرادات الشركة ، ولكن يعاب على هذا الدخل بأنه قد يتأثر بظروف التضخم مما يقلل من القوة الشرائية له

أما الأسهم الممتازة تجمع بين صفات السهم العادي والسند تضمن لحاملها دخلاً ثابتاً وأكثر استقراراً من دخل الأسهم العادية كما تمنح لحاملها الأولوية في استلام الأرباح الدورية للشركة والحصول على استثماراتهم في تصفية الشركة المصدرة للأسهم

3- الخدمات الاستثمارية الحديثة :

بما أن النشاط المصرفي يتأثر بالتطورات الاقتصادية المختلفة خاصة العولمة والتطورات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصالات، انتقلت المصارف من تقديم خدمات تقليدية إلى اقتحام مجالات متعددة في تقديم خدماتها المصرفية وغير المصرفية وتلبية للحاجة الملحة لنمو إيرادات المصرف من "أجور هذه الخدمات" كبديل للتباطؤ في نمو فقرات الميزانية العمومية من جهة ولتمكين المصارف من مواصلة تحقيق نسبة النمو الكلي التي تجذب المساهمين من جهة ثانية،

وهكذا تعد الأسباب أعلاه من المبررات الهامة التي تدفع المصارف التجارية العامة أو الخاصة إلى تقديم الخدمات الاستثمارية الحديثة وغيرها الكثير

ومن أهم هذه الخدمات:

1- المشتقات : ويقصد بالمشتقات عقود مالية تعطي لمالكها الحق في شراء أو بيع موجود حقيقي (مالي أو نقدي) معين ، بسعر محدد وبكميات محددة خلال فترة زمنية معينة (العاني ،

2002 ، 209) . ويطلق عليها الأدوات المشتقة لأنها تكون مشتقة من أدوات الاستثمار التقليدية كالأسهم والسندات ، كما أنها تعتمد على أسعار هذه الأدوات.

وتتخذ هذه الأدوات أشكالاً عدة أهمها : الخيارات التجارية والمستقبلات والمبادلات (المقايضات). وتجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية تتعامل مع تلك الأدوات من أجل الاستثمار و التحوط في أسواق المال إذ تستخدم للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية ، كما أنها تستخدم في تحقيق الأرباح (الغندور ، 1996 ، 59)

وبشكل عام إن تعامل المصارف بالمشتقات المالية يحقق لها العديد من المزايا أهمها:

-التحكم والسيطرة على مخاطر السوق المالية.

-تحسين معدلات الاقتراض والإقراض.

-استكشاف الأسعار في السوق.

-زيادة خبرة المصرف في تعاملاته في السوق المالي.

-التسهيل للعمليات بالوصول إلى الأسواق المالية المختلفة.

-تحسين السيولة.

2 - صناديق الاستثمار : تعد المصارف التجارية من أفضل البيئات ملائمة لنمو وإدارة

صناديق الاستثمار من حيث الخبرات والمهارات التي تتمتع بها المصارف و الأجهزة المختصة في إدارة الموجودات والخدمات الاستثمارية والمالية التي تقدمها المصارف للزبائن والثقة التي اكتسبها المصرف تجاه زبائنه

وبقصد بها : تشكيلة من الأوراق المالية المختارة بدقة وعناية ليناسب كل منها أهداف فريق معين من المستثمرين أما جمهورها المستهدف فهم اساساً المستثمرون الذين لا تتوافر لديهم موارد مالية كافية لبناء محفظة خاصة من الأوراق المالية ، والمستثمرون الذين قد تتوفر لديهم الإمكانات المالية ولكنهم تنقصهم الخبرة والمعرفة أو لا يتوافر لديهم الوقت الكافي لإدارة تلك المحفظة (هندي ، 1993 ، 91) .

تتمثل العوائد التي تحققها المصارف التجارية من إدارتها لصناديق الاستثمار من :

- رسوم شراء الأسهم وهي : العمولة التي يدفعها المستثمر عن عندما يشتري السهم .

- رسوم أو أتعاب الإدارة وهي الرسوم السنوية التي يدفعها المستثمر مقابل إدارة صناديق الاستثمار .

- رسوم الاسترداد وهي الرسوم التي يتكبدها المستثمر عندما يرغب في استرداد قيمة الأسهم

-وأخيراً المصاريف الإدارية وتشمل الأجور والمرتببات المدفوعة للعاملين في الصندوق والإيجارات والمصاريف القانونية والمحاسبية وما شابه ذلك (هندي ، 1993 ، 146-150) .

3- تكوين صناديق الودائع العامة: هذه الخدمة هي عبارة عن صناديق تستثمر فيها أموال العملاء في كل المجالات ويديرها المصرف لصالحهم وهي نوعان:

-يحصل المصرف على عمولة نتيجة لتقديمه لهذه الخدمة، ويحصل العملاء على الأرباح ويتحملون الخسائر لوحدهم.

- يقسم المصرف مع العملاء الأرباح والخسائر وتسمى بصناديق الودائع العامة المشاركة. (الهندي، 1993، ص72)

4-إدارة ممتلكات وتركات المتعاملين مع المصرف:

كمرحلة أولى لتقديم هذه الخدمة كانت المصارف تقوم بإدارة أموال وممتلكات العملاء وتركاتهم لصالح أولادهم القاصرين، محددين للمصرف مجالات الاستثمار وكيفية التصرف بالعائد. أما الآن نتيجة للخبرة التي اكتسبها المصرف من خلال دخول مجالات استثمارية أصبح العميل يعطي الحرية التامة للمصرف في تحديد مجال الاستثمار لأمواله .

إذاً فإن إدارة الاستثمارات للعملاء تحقق عائداً للمصرف دون أن تضيف عبئاً على السيولة ودون تعريضه للمخاطر، وبالتالي فهي تحقق الأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها (الربحية، السيولة، الأمان).

5-تصريف الأوراق المالية المصدرة للمؤسسات:

لم تكن للمصارف الحرية الكاملة في تصريف الأوراق المالية(أسهم، سندات) بل حدد لها القانون العمليات التي تستطيع القيام بها ومنها:»(عبد الحميد، 2000، ص201)

-دخولها كوسيط لبيع وتسويق الأوراق المالية مقابل عمولة يتحصل عليها من الجزء الذي نجحت في تصريفه، وإذا ما تبقى جزء لم يتم تصريفه يرد إلى الجهة المصدرة أي لا تلتزم بتصريف كل الكمية لأن ذلك يعرضها إلى مخاطر كبيرة، خاصة وأنها إذا فشلت في تصريفها فالخسائر الناجمة قد تؤدي إلى ضياع أموال العملاء أو المودعين باعتبار أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع ضئيلة، كذلك ينتج عنها ضعف ثقة المؤسسات المصدرة للأوراق المالية في المصرف، بالإضافة إلى آثاره على كفاءة رأس المال.

-كما تستطيع المصارف تصريف السندات التي تصدرها الحكومة باعتبار المخاطر فيها غير موجودة وإن وجدت فهي ضئيلة جداً

ثانيا :العلاقة بين العائد وخطر السيولة :

بعد أن بحثنا سابقاً في كل من مفهومي العائد وخطر السيولة سنتطرق في نهاية بحثنا النظري إلى استخلاص وتوضيح العلاقة بينهما:

وجدنا من ما سبق أن النظام المصرفي يمارس دوراً مهماً في توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية إلى جانب تنشيطه لحركة الاقتصاد من خلال امتصاص الفائض لدى الجهات التي يتوفر فيها وتوجيهه نحو الوحدات التي تحتاجه حيث تتدفق النقود إلى تلك الوحدات عن طريق أدوات الاستثمار المصرفية المختلفة بما يؤمن الخطط الاستثمارية المختلفة لتلك الوحدات فضلاً عما يقوم به من الموازنة بين النشاط الاستهلاكي والادخاري من خلال أدائه الهادف إلى تحقيق الموازنة بين الإيفاء بالالتزامات المالية وبين توظيف الأموال في ظل مستوى من المخاطرة المعقولة وصولاً إلى عائد مناسب ، إلى جانب ما يقوم به النظام المصرفي من مساهمة مهمة في تحسين وسائل الدفع وخلق الإضافة المناسبة إلى الكمية الإجمالية المعروضة من النقود عن طريق الودائع المشتقة التي تكون بشكل نقود لم تكن موجودة أصلاً .

و تعيش المصارف في حالة منافسة شديدة بينها في المجالات كافة، وهي تتفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه، ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصرف التجاري لجني الأرباح المعقولة، وتعد العوائد المتحققة مؤشراً للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد المصرف وإمكاناته، وكما درسنا سابقاً أن حصول المستثمر بشكل عام والمصرف بشكل خاص على العوائد ليس مؤكداً، نظراً لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسارة، وتغيير السياسات الحكومية وتغيير سعر الفائدة، وتقلبات سعر الصرف، وظروف غيبية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي، فتبقى تنبؤات المستثمر معرضة لشيء من عدم اليقين (صيام، 2003 م، ص 32، فمن أجل الحصول على العوائد المناسبة لأبد للمصرف من تحمل مخاطر عديدة لتحقيق ذلك، من ضمنها مخاطر السيولة، لذا يعتبر العائد مقروناً بالمخاطرة المحددان الرئيسيان لصانعي القرار في المصرف (إدارة المصرف)، وهذا ناتج من العلاقة الوثيقة والارتباط المتوازي بينهما، لكون زيادة المخاطرة تؤدي إلى زيادة العائد، وقلة العائد تكون نتيجة لتقليل الأخذ بالمخاطرة، وهذا المبدأ في العلوم المالية يعرف بمبدأ "العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة وهذا يعني ضرورة تعرف المستثمر على حجم كل من العائد والمخاطرة المتوقعين دون الاكتفاء بواحد منهما

وغالبا ما تنتج تلك المخاطر بسبب عدم قدرة المصارف على جذب إيداعات جديدة من الزبائن (كمصدر هام من مصادر السيولة) أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات وهو ما يؤدي إلى ضعف إدارة السيولة في المصرف (أي السيولة الداخلة إلى المصرف والسيولة الخارجة من المصرف). حيث أن إدارة المصرف الناجحة هي التي تسعى دائماً لإقامة التوافق بين موجودات المصرف و مطلوباته بحيث تحقق معدلاً تنافسياً للعوائد وتوفير الحماية اللازمة لرأس مال المصرف في الوقت نفسه. وهو ما يدعى بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف - التي لا بد من الإشارة إليها - حيث تتضمن إدارة الموجودات/المطلوبات الملاءمة بين خصائص العوائد و المخاطرة التي تنسم بها موجودات المصرف ومطلوباته حيث يعد من أهم أهداف إدارة الموجودات والمطلوبات تعظيم العوائد ضمن مستويات مقبولة ومسيطر عليها من مخاطر السيولة

وبعبارة أخرى إن إدارة المصرف مطالبة بتحقيقها العلاقة التبادلية المتلى بين العائد وخطر السيولة والوصول إلى هذه العلاقة لا يخضع إلى قواعد اقتصادية جامدة وإنما يتحدد ذلك في

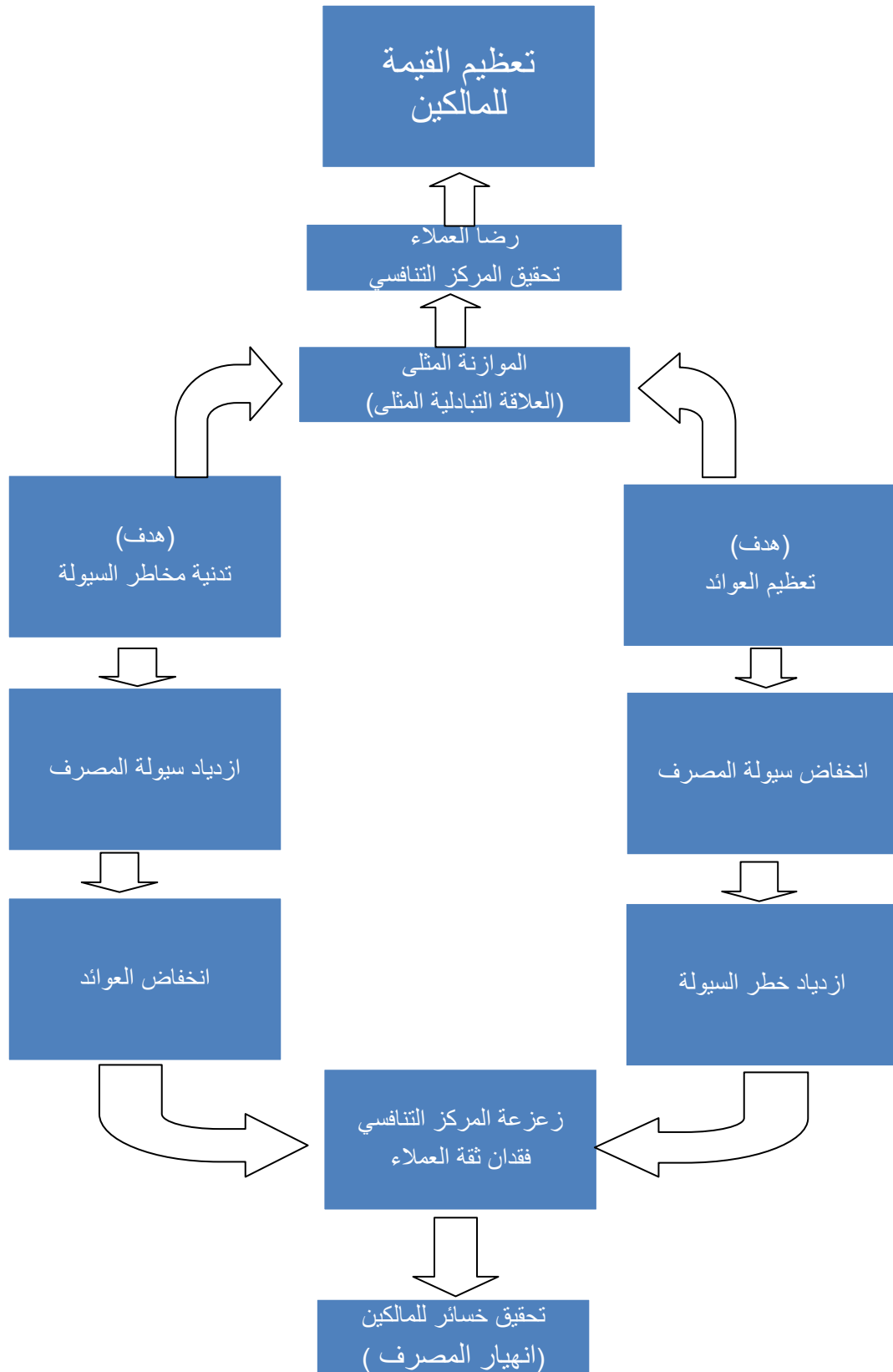
ضوء خبرة المصرف المعني من جهة وفي ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمارس فيها المصرف نشاطه (شرف وابوعراج ، 1994 ، 174) .

فالعائد المصرفي وخطر السيولة قوتان تسييران في الاتجاه ذاته ، أي أن العلاقة بين المتغيرين طردية فلو زاد احدهما كانت الزيادة في الآخر :

- فإذا بالغ المصرف في السعي وراء تحقيق العائد أضعف مركزه من حيث السيولة بالتالي (يزداد خطر السيولة) ،

- أما إذا بالغ في تحفظه بالنسبة للسيولة (ينخفض خطر السيولة) ولكن يفوت عليه فرص الاستثمار التي تدر عليه عائداً مهماً أي أن احتفاظ المصرف بسيولة أكثر من اللازم يخفض من خطرهما لكن بالمقابل يفقد المصرف أرباحاً كان من الممكن تحقيقها لو قام بتوظيف تلك السيولة .

ويمكن تمثيل العلاقة بين (مخاطر السيولة) و(العوائد المصرفية) مع افتراض ثبات العوامل الأخرى وفق الشكل التالي:



الشكل (1-2) (العلاقة بين مخاطر السيولة والعوائد المصرفية)

(إعداد الباحثة)

ويمكن مما سبق الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- يوجد هناك تناوب بين سيولة المصرف وعائده ، فكلما كانت موارد المصرف مرتبطة أكثر بالاستعداد لتلبية طلبات المصرف على السيولة كان توقع المصارف للعائد أدنى ، في حين كلما كانت تلك الموارد غير مستعدة لتلبية طلبات المصرف على السيولة كان توقع المصارف للعائد أعلى (على افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة) .

- نادراً ما يكون الطلب على سيولة المصرف مساوياً لعرض السيولة في أي لحظة معينة من الزمن ، وهنا يتوجب على المصرف أن يتعامل باستمرار إما مع عجز السيولة أو فائض السيولة ، ومن شأن هذا التعامل أن يؤثر على العائد المصرفي ارتفاعاً أو انخفاضاً .

- هناك اختلاف في درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ كلما كانت درجة المخاطرة كبيرة في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعاً وهذا بدوره يؤثر في السيولة المصرفية والعكس صحيح .

- هناك اختلاف في درجة الكفاءة فيما بين المديرين في النشاط نفسه إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة وتنظيم منشأته كان معدل الربح مرتفعاً والعكس صحيح.

الفصل الثالث

**الدراسة التطبيقية على المصارف الخاصة السورية خلال الفترة من
عام 2006 حتى عام 2011**

أولاً: تحليل خطر السيولة وعوائد توظيفات الأموال في

المصارف السورية الخاصة

المجتمع المستهدف:

إن المجتمع المستهدف هو القطاع المصرفي، بينما يتألف مجتمع البحث من المصارف الخاصة السورية حتى عام 2011

ولم يتم أخذ عينة من هذا المجتمع وإنما تم تطبيق الدراسة على كامل مجتمع البحث، نظراً لخصوصيته، فسوف يتم دراسة البيانات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك أن الشركات المساهمة المدرجة فيها ملزمة بالإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية مما يتيح الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المصارف.

- مصادر جمع البيانات:

تأسيساً على تصميم هذه الدراسة وأقسامها وفروعها ونوع البيانات المطلوبة لتحقيق أهدافها، وقد تطلب انجاز هذه الدراسة الاستناد في استسقاء معلوماتها وبياناتها إلى مصدرين متكاملين هما :

- المصادر الأولية: وذلك من خلال مجتمع الدراسة ممثلاً بالمصارف الخاصة في سوريا والمدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من (2006-2011) وذلك من خلال الحصول على بيانات أساسية تم تجميعها في قوائم سنوية وإجراء الدراسة عليها صادرة عن سوق الأوراق المالية بدمشق.

- المصادر الثانوية: وتم الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع وذلك من خلال المتاح من المصادر المتعلقة بموضوع الدراسة من دراسات وأبحاث عربية وأجنبية منشورة وغير منشورة، وكذلك على الكتب العلمية المتخصصة في الموضوع، والمجلات والدوريات العلمية المتخصصة، وبعض الندوات والمؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى البحث في بعض المواقع العلمية في "الإنترنت".

أولاً : تحليل خطر السيولة

تعرفنا في القسم النظري إلى معنى خطر السيولة بشكل موسع ،حيث وجدنا أنه عدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته المالية في الوقت المحدد أو عند الطلب مما يعرضه لأزمات خطيرة حيث تشير أدبيات العلوم المالية والمصرفية إلى أن نقص السيولة غالباً ما يعني مخاطر السيولة لذا سنعتمد في القسم العملي على عدة مقاييس لقياس خطر السيولة في المصارف الخاصة السورية وهي :

1. نسبة القروض /الودائع

2. نسبة الأرصدة النقدية وشبه النقدية / الودائع

3. نسبة الودائع / الموجودات

وتم حساب قيم هذه النسب من البيانات المأخوذة من القوائم المالية للمصارف السورية الخاصة من عام 2006 إلى عام 2011 وسندرجها بنهاية البحث تحت بند الملاحق

وفيما يلي سنقوم بدراسة توزع متوسطات نسب السيولة للمصارف ككل خلال

الأعوام 2006-2011:

	أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع	القروض/الودائع	
2006	0.1700	0.28	0.82
2007	0.2771	0.32	0.80
2008	0.6920	0.33	0.64
2009	0.2527	0.42	0.73
2010	0.2827	0.55	0.80
2011	0.2427	0.58	1.42
Total	0.3293	0.43	0.88

الجدول (1-1)

جدول متوسط مؤشرات خطر السيولة خلال الفترة 2006 - 2011

1-من حيث مؤشر نسب (القروض/الودائع) نجد أن متوسط هذه النسب في عام

2011 كانت الأعلى 58 % بينما الأدنى فكانت عام 2006 بنسبة 28 % حيث

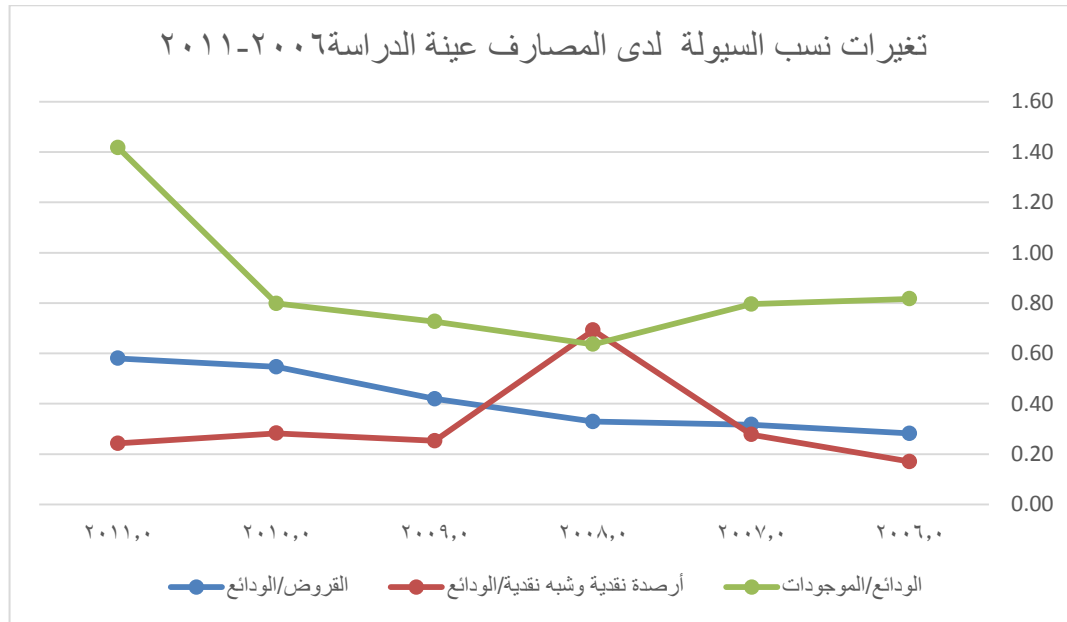
يتضح تزايد سنوياً

وهذا ما يدل على النمو السنوي لحجم القروض الممنوحة من قبل المصارف نسبة إلى حجم الودائع وبمعنى توجيه سياسات المصارف بشكل عام نسبة اكبر من أموال الودائع نحو الإقراض

2- من حيث نسبة (أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع) نجد أن متوسط هذه النسب في عام 2008 كانت الأعلى حيث بلغت 69 % ويفسر ذلك بضخامة الأرصدة النقدية العائدة لبنك الشرق في عام التأسيس 2008 حيث كانت أصوله بشكل نقدي بأغلبها فقد كانت القروض في ذلك العام معدومة أي مساوية للصفر ثم تعود نسبة (أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع) في 2009 لتتخفض وتقترب من معدلات السنوات الباقية مما يوضح ضخ تلك الأرصدة النقدية الضخمة في باقي استثمارات البنك بينما الأدنى فكانت عام 2006 بنسبة 17 % أي بشكل عام وباستثناء عام 2008 كانت هذه النسبة شبه مستقرة سنوياً بالنسبة للمصارف بشكل عام

3- من حيث مؤشر نسب (الودائع/الموجودات) نجد أن متوسط هذه النسب في عام 2011 كانت الأعلى 142 % وبالعودة لقوائم المصارف في هذا العام نجد أن هذه الزيادة كان سببها الانخفاض الكبير في حجم موجودات بنك عودة وبالتحديد حجم التسهيلات والقروض الممنوحة في ذلك العام 2011 بينما الأدنى فكانت عام 2008 بنسبة 64 %

وفيما يلي التمثيل البياني لتلك النسب :



ثانياً : تحليل العائد المصرفي:

تطرقنا سابقاً في القسم النظري إلى العوائد وأهميتها في تنمية رأس المال كمصدر تمويل ذاتي وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرر إدارة المصرف زيادة رأسماله ، وهي ضرورية أيضاً لمقابلة المخاطر المختلفة التي يتعرض لها المصرف حتى يستمر في عمله وبالتالي فإن مؤشرات العائد المصرفي تعكس الأداء الكلي للمصارف وتقيس مدى نجاح المصرف في توظيفه لأمواله المتاحة .

لقياس العائد في المصارف السورية الخاصة تم الاعتماد على تحليل عدد من المؤشرات المهمة:

1 - معدل العائد على حقوق الملكية

2- معدل العائد على الودائع

3-معدل العائد على الأموال المتاحة

4- معدل العائد على الموجودات

5- صافي هامش الربح

وتم حساب قيم هذه المعدلات من البيانات المأخوذة من القوائم المالية للمصارف السورية الخاصة من عام 2006 إلى عام 2011 وسندرجها بنهاية البحث تحت بند الملاحق وسندرس فيما يلي توزع متوسطات العوائد المصرفية للمصارف ككل خلال الفترة 2006-2011:

	العائد على حق الملكية	العائد على الودائع	العائد على الأموال المتاحة	العائد على الموجودات	صافي هامش الربح
2006	0.0534	0.0045	0.0040	0.0037	0.209
2007	0.0757	-0.0054	0.0023	0.0010	-0.309
2008	0.0681	-0.0286	-0.0016	-0.0030	-2.330
2009	0.0419	-0.2261	-0.0054	-0.0050	-2.039
2010	0.0718	0.0052	0.0055	0.0051	0.183
2011	0.0845	0.0302	0.0150	0.0158	0.237
Total	0.0663	-0.0428	0.0034	0.0031	-0.750

الجدول (2-1)

متوسط عوائد توظيف الأموال خلال الفترة 2006-2011

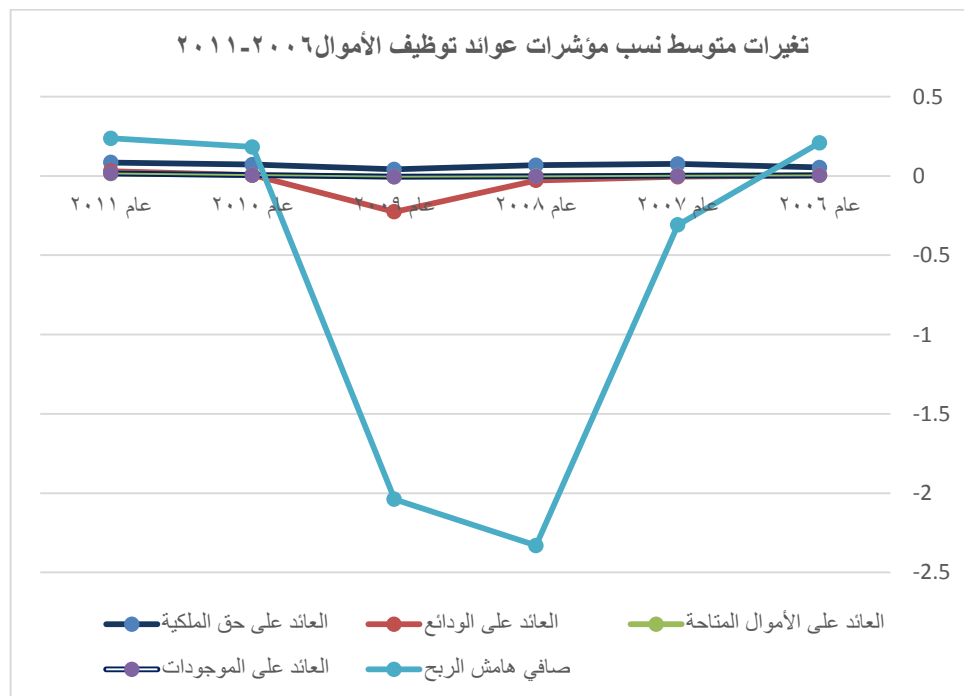
(1) من حيث مؤشر (العائد على حقوق الملكية) نجد أن متوسط هذه النسب في عام 2011 كانت الأعلى 8.4 % بينما الأدنى فكانت عام 2009 بنسبة 4.1 % ويرجع الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية في هذا العام أي 2009 إلى أن أربعة مصارف حققت خسائر وفق هذا العائد في ذلك العام وهي (بنك الأردن - بنك قطر - فرنسبنك - بنك الشرق) كونها أول أو ثاني سنة تباشر بها عملها ولكن بشكل عام باقي السنوات كان معدل العائد على حقوق الملكية يتجه نحو الازدياد مما يعبر عن ازدياد كفاءة المصارف في استثمار حقوق الملكية

(2) من حيث مؤشر نسب (العائد على الودائع) نجد أن متوسط هذه النسب في عام 2011 كانت الأعلى 3.0 % بينما الأدنى فكانت عام 2009 بنسبة -22 % أي كان تحققت خسائر على الودائع في هذا العام 2009 وبالعودة إلى قوائم المصارف في ذلك العام نجد أن أربعة مصارف منها قد حققت خسائر حسب العائد على الودائع وهي (بنك قطر - بنك الأردن - بنك الشرق - فرنسبنك) والتي كانت تعتبر بنوك حديثة التأسيس آنذاك لم تتمكن بعد من استثمار أموال الودائع بالشكل الذي يحقق لها العوائد المثلى مما أثر بالتالي على معدل العائد على الودائع في ذلك العام ثم نلاحظ أن العائد على الودائع أصبح موجبا ومتزايداً بعد ذلك العام مما يدل على نجاح المصارف في استثمار أموال الودائع بما يحقق العوائد لها .

(3) من حيث مؤشر نسب (العائد على الأموال المتاحة) نجد أن متوسط هذه النسب في عام 2011 كانت الأعلى 1.5 % بينما الأدنى فكانت عام 2009 بنسبة -0.5 % وهو مشابه لتوزع متوسطات العائدين السابقين حيث (الأموال المتاحة = حقوق الملكية + الودائع) حيث تأثر هذا العائد بالخسائر نفسها التي حققتها المصارف المذكورة سابقاً

(4) من حيث مؤشر نسب (العائد على الموجودات) نجد أن متوسط هذه النسب في عام 2011 كانت الأعلى 1.5 % بينما الأدنى فكانت عام 2009 بنسبة -0.5 % وبالتالي يشابه هذا العائد في توزيعه العوائد السابقة من حيث انخفاضه في 2009 نسبة للخسائر التي حققتها نفس المصارف أيضاً ومن ثم عودته للارتفاع وبالتالي ازدياد كفاءة المصارف في توظيف موجوداتها

(5) من حيث مؤشر نسب (صافي هامش الربح) نجد أن متوسط هذه النسب في عام 2011 كانت الأعلى 23.7 % بينما الأدنى فكانت عام 2009 بنسبة -30.9 % وبالتالي يشابه هذا العائد في توزيعه العوائد السابقة و نلاحظ الانخفاض الكبير أو بالمعنى الأدق الخسارة الكبيرة المحققة عام 2009 والتي بالعودة لقوائم المصارف نجد أنها تعود للخسائر الكبيرة التي حققها كل من بنك قطر وبنك الأردن وبنك الشرق وفرنسبنك فهي لم تحقق إيرادات بل خسائر في ميزانياتها ويعود ذلك لكونها حديثة التأسيس ولم تتمكن من تغطية النفقات بعد، ولكن فيما بعد (2010) ارتفع هذا المعدل بما يدل على تمكن المصارف من زيادة إيراداتها وتحقيق مستويات أعلى من الربحية



ثانياً : تحليل تأثير خطر السيولة في عوائد توظيفات الأموال

في المصارف السورية الخاصة

يتناول هذا الجزء من الدراسة التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من قوائم نشرات المصارف السورية الخاصة لدراستها واستخدامها في الجزء الأول من هذا الفصل، حيث سيتم دراسة (أثر خطر السيولة في عوائد توظيفات الأموال المصرفية) واختبار هذه العلاقة من خلال إجراءات العمل الإحصائي .

- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

تم القيام بتفريغ وإدخال بيانات القوائم المالية للمصارف السورية الخاصة من عام 2006 إلى عام 2011 (والمدرجة في نهاية البحث تحت بند الملاحق) على برنامج اكسل وأجريت العديد من المعادلات المناسبة لمؤشرات الدراسة و تم تحويل هذه المؤشرات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for the Social Sciences)، وقد تم استخدام المعاملات والاختبارات الإحصائية التالية:

-(R) : وهو معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع .

- (R Square) معامل التحديد : يبين هذا الاختبار ، أثر مساهمة المتغيرات المستقلة في سلوك المتغير التابع . وهو يقاس بنسبة مئوية وقيمه تقع ما بين الصفر والواحد ، وكلما اقتربت قيمته من (100) فإنه مؤشر على حسن اختبار المتغيرات المؤثرة في العلاقة الدالية ، وبذلك فهو يقيس نسبة التغير في المتغير التابع الذي تفسره المتغيرات المستقلة .

- اختبار (F) : والذي يبين مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع . وبمعنى آخر ، يبين هذا الاختبار معنوية النموذج ككل . عند مستوى معنوية (0.05).

- اختبار (T) : والذي يبين تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع . عند مستوى معنوية (0.05)

تتبنى الدراسة فرضية رئيسية مفادها :

(هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقاييس خطر السيولة وبين مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية) وتنبثق عنها ثلاث فرضيات:

الفرضية الأولى:

1. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على حق

الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

2- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على الودائع)

كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

3- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على الأموال

المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

4- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على

الموجودات) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

5- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (صافي هامش

الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

وسنختبر كل فرضية منها على حدة فيما يلي :

1) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

Sig.	F		Adjusted R Square	R Square	R
.812 ^b	0.057		-0.017	0.001	.032 ^a
Sig.	t	Standard ized Coeffie nts	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.005	2.895		.025	.072	(Constant) 1
.812	-.239	-.032	.052	-.012	القروض/الودائع

جدول (1-1-2)

يوضح لنا الجدول (1-1-2) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) والتابع (العائد على حق الملكية) ويتفسيره نجد:

- لدينا المقياس R معامل الارتباط قيمته 3.2% ويعبر عن نسبة الارتباط بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على حق الملكية)

- لدينا R Square معامل التفسير قيمته 0.1 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج (القروض/الودائع) له تأثير بمقدار 0.1 % على المتغير التابع (العائد على حق الملكية) مما يعني أن المتغير المستقل (القروض/الودائع) استطاع أن يفسر 0.1% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على حق الملكية) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 0.05$ و معنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.812) وهي أكبر من المعنوية القياسية $\text{sig}=0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة (لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على حقوق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية).

(2) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R
.013 ^b	6.601	0.092	0.109	.330 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients	
		Beta	Std. Error	B
0.008	-2.757		0.101	-0.279
0.013	2.569	0.330	0.213	0.548
				(Constant) 1
				القروض/الودائع

a. Predictors: (Constant), القروض/الودائع
b. Dependent Variable: العائد على الودائع

(2-1-2)

يتضح من الجدول (2-1-2) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) والتابع (العائد على الودائع) ويتفسره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 33.0% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) والتابع (العائد على الودائع)

- لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 10.9 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 10.9 % على المتغير التابع (العائد على الودائع) مما يعني أن المتغير المستقل (القروض/الودائع) استطاع أن يفسر 10.9% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على الودائع) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 6.60$ و معنوية الدلالة الحسابية ($Sig = 0.013$) وهي أصغر من المعنوية القياسية $sig = 0.05$. مما يؤكد وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج دال إحصائياً، لذا نستنتج معادلة الانحدار فيما يلي :

الجدول (2-1-2) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (القروض/الودائع) على المتغير التابع (العائد على الودائع)

ومن خلال الجدول نجد أن $t=2.56$ والدالة المعنوية $Sig<0.05$ حيث قيمتها $Sig=0.013$ دالة إحصائية أي يوجد أثر إيجابي للنسبة (القروض/الودائع).

ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{القروض/الودائع} = -0.279 + (0.54) \text{العائد على الودائع}$$

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في نسبة (القروض / الودائع) يقابله تزايد بمقدار 54 % في (العائد على الودائع).

نتيجة: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

(3) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R
.021 ^b	5.635	0.078	0.094	.307 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients	
		Beta	Std. Error	B
0.146	-1.475		0.005	-0.007
0.021	2.374	0.307	0.010	0.025
				(Constant) 1
				القروض/الودائع

a. Predictors: (Constant), القروض/الودائع

b. . Dependent Variable: العائد على الأموال المتاحة

(3-1-2)

يوضح الجدول (3-1-2) نتائج التحليل الاحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) والتابع (العائد على الأموال المتاحة) وتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 30.7 % ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) والتابع (العائد على الأموال المتاحة)

- وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 9.4 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 9.4 % على المتغير التابع (العائد على الأموال المتاحة) مما يعني أن المتغير المستقل (القروض/الودائع) استطاع أن يفسر 9.4% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على الأموال المتاحة) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 5.63$ و معنوية الدلالة الحسابية ($Sig = 0.02$) وهي أصغر من المعنوية القياسية $sig = 0.05$. مما يؤكد وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج دال إحصائياً ، لذا نستنتج معادلة الانحدار فيما يلي :

الجدول (2-1-3) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (القروض/الودائع) على المتغير التابع (العائد على الأموال المتاحة)

ومن خلال الجدول نجد أن $t = 2.37$ والدالة المعنوية $Sig < 0.05$ حيث قيمتها $Sig = 0.021$ دالة إحصائياً أي يوجد أثر إيجابي للنسبة (القروض/الودائع).

ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{القروض/الودائع} = -0.007 + (0.025) \text{ (العائد على الأموال المتاحة)}$$

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في نسبة (القروض /الودائع) يقابله تزايد بمقدار % 2.5 في (العائد على الأموال المتاحة).

نتيجة: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين العائد على الأموال المتاحة كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

4) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين العائد على الموجودات كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R	
.031 ^b	4.901	0.066	0.083	.288 ^a	
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		
		Beta	Std. Error	B	
0.176	-1.371		0.005	-0.007	(Constant)
0.031	2.214	0.288	0.010	0.023	القروض/الودائع

a. Predictors: (Constant), القروض/الودائع

b. . Dependent Variable: العائد على الموجودات

(4-1-2)

يوضح الجدول (4-1-2) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) والتابع (العائد على الموجودات) وبتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 28.8% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) والتابع (العائد على الموجودات)

- وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 8.3% أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 8.3% على المتغير التابع (العائد على الموجودات) مما يعني أن المتغير المستقل (القروض/الودائع) استطاع أن يفسر 10.9% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على الموجودات) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 4.9$ و معنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.031) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية Sig=0.05. مما يؤكد وجود دلالة الإحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج دال إحصائياً لذا نستنتج معادلة الانحدار فيما يلي :

الجدول (4-1-2) يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (القروض/الودائع) على المتغير التابع (العائد على الموجودات)

ومن خلال الجدول نجد أن حسب نموذج $t=2.56$ والدالة المعنوية $Sig<0.05$ حيث قيمتها $Sig=0.013$ دالة إحصائية أي يوجد أثر إيجابي للنسبة (القروض/الودائع).

ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{القروض/الودائع} = -0.007 + (0.023) \text{ (العائد على الموجودات)}$$

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في نسبة (القروض /الودائع) يقابله تزايد بمقدار % 2.3 في (العائد على الموجودات).

نتيجة: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (العائد على الموجودات) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

5) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

Sig.	F	Adjusted R Square		R Square	R
0.221 ^b	1.531	0.010		0.028	.166 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.005	2.895		.025	.072	1 (Constant)
.812	-.239	-.032	.052	-.012	القروض/الودائع

a. Predictors: (Constant) القروض/الودائع

b. Dependent Variable صافي هامش الربح

(5-1-2)

يبين الجدول (5-1-2) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) والتابع (صافي هامش الربح) وبتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 16.6 % ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) والتابع (صافي هامش الربح)

وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 2.8% أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 2.8 % على المتغير التابع (صافي هامش الربح) مما يعني أن المتغير المستقل (القروض/الودائع) استطاع أن يفسر 2.8 % فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (صافي هامش الربح) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

-ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 1.53$ و معنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.221) وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة لوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) وبين صافي هامش الربح كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .
وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

2-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

3-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

4- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على الموجودات) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

5- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

وسنختبر كل فرضية منها على حدة فيما يلي :

(1) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R
.098 ^b	2.835	0.032	0.050	.223 ^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.000	6.279		.013	.079	1 (Constant)
.098	-1.684	-.223	.023	-.038	أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع

a. Predictors: (Constant), أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع

b. Dependent Variable: العائد على حق الملكية

(1-2-2)

يبين الجدول (1-2-2) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (العائد على حق الملكية) ويتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 22.3% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (العائد على حق الملكية)

- وأيضا لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 0.5 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 5% على المتغير التابع (العائد على حق الملكية) مما يعني أن

المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) استطاع أن يفسر 5% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على حق الملكية) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 2.83$ و معنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.09) وهي أكبر من المعنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

(2) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

Sig.		F	Adjusted R Square		R Square	R
.763 ^b		0.092	-0.017		0.002	.041 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.348	-.946		.056	-.053	1 (Constant)	
.763	.303	.041	.102	.031	أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع	

. Predictors: (Constant), أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع

Dependent Variable: العائد على الودائع

(2-2-2)

يوضح الجدول (2-2-2) نتائج التحليل الاحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (العائد على الودائع) وبتفسيره نجد :

-المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 4.1% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (العائد على الودائع)

-وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 0.2 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 0.2 % على المتغير التابع (العائد على الودائع) مما يعني أن المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) استطاع أن يفسر 0.1 % فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على الودائع) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 0.09$ و معنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.763) وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

3) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

Sig.	F	Adjusted R Square		R Square	R
.110 ^b	2.642	0.029		0.047	.216 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.029	2.249		.003	.006	1 (Constant)
.110	-1.626	-.216	.005	-.008	أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع

a. Predictors: (Constant), أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع

b. Dependent Variable: العائد على الأموال المتاحة

(3-2-2)

يوضح الجدول (3-2-2) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (العائد على الأموال المتاحة) ويتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 3.2 % ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (العائد على الأموال المتاحة)

- وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 0.1 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 0.1 % على المتغير التابع (العائد على الأموال المتاحة) مما يعني أن المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) استطاع أن يفسر 0.1% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على الأموال المتاحة) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 2.64$ و معنوية الدلالة الحسابية ($Sig = 0.11$) وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية $Sig = 0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة الإحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية أي النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

4) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على الموجودات) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R
0.096 ^b	2.876	0.033	0.051	0.225 ^a

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.030	2.223		.003	.006	(Constant) 1
.096	1.696	-.225	.005	-.008	أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع

. Predictors: (Constant), أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع

. Dependent Variable: العائد على الموجودات

(4-2-2)

يوضح الجدول (4-2-2) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (العائد على الموجودات) وبتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 22.5% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (العائد على الموجودات)

وأيضا لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 5.1 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 5.1 % على المتغير التابع (العائد على الموجودات) مما يعني أن المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) استطاع أن يفسر 5.1% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على الموجودات) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 2.8$ و معنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.09) وهي أكبر من المعنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة (لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (العائد على الموجودات) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

(5) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) وبين (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

Sig.	F		Adjusted R Square	R Square	R
.000 ^b	33.216		0.369	0.381	.617 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		
		Beta	Std. Error	B	
0.118	1.588		0.403	0.641	(Constant) 1
0.000	-5.763	-0.617	0.733	-4.225	أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع

a. Predictors: (Constant), أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع

b. Dependent Variable: العائد على الموجودات

(5-2-2)

يبين الجدول (2-2-5) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (صافي هامش الربح) وبتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 61.7% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) والتابع (صافي هامش الربح)

- وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 38.1 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 38.1 % على المتغير التابع (صافي هامش الربح) مما يعني أن المتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) استطاع أن يفسر 38.1% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (صافي هامش الربح) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 33.2$ و معنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig} = 0.000$) وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية $\text{sig} = 0.05$. مما يؤكد وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج دال إحصائياً لذا نستنتج معادلة الانحدار فيما يلي :

-الجدول السابق يبين قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) على المتغير التابع (صافي هامش الربح)

ومن خلال الجدول نجد أن $t = -5.22$ والدالة المعنوية $\text{Sig} < 0.05$ حيث قيمتها $\text{Sig} = 0.000$ دالة إحصائياً يوجد أثر سلبي للنسبة (أرصدة نقدية وشبه نقدية/الودائع) أي هناك علاقة عكسية

ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة هي:

$$\text{الأرصدة النقدية وشبه نقدية/الودائع} = -0.64 - (4.22) (\text{صافي هامش الربح})$$

تدل المعادلة السابقة أن كل زيادة في (الأرصدة النقدية وشبه نقدية/الودائع) يقابله تناقص بمقدار 4.22 على صافي هامش الربح .

نتيجة: هناك علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه نقدية/الودائع) وبين (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

الفرضية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية. وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية
- 2- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية
- 3- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية
- 4- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على الموجودات) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية
- 5- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

فيما يلي سنختبر كل فرضية منها :

1) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد

على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

Sig.		F	Adjusted R Square	R Square	R
.741 ^b		0.110	-0.016	0.002	.045 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.000	4.583		.014	.063	(Constant) 1
.741	.332	.045	.010	.003	الودائع/الموجودات

a. Predictors: (Constant), الودائع/الموجودات

b. Dependent Variable: العائد على حق الملكية

(1-3-2)

يبين الجدول (2-3-1) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (العائد على حقوق الملكية) وبتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 4.5% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (العائد على حقوق الملكية)

- وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 0.2 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 0.2 % على المتغير التابع (العائد على حق الملكية) مما يعني أن المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) استطاع أن يفسر 0.2 % فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على حق الملكية) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 0.05$ و معنوية الدلالة الحسابية ($Sig = 0.812$) وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية $sig = 0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

(2) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

Sig.				F	Adjusted R Square	R Square	R
.360 ^b				0.851	-0.003	0.016	.125 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model		
		Beta	Std. Error	B			
.189	-1.332		.059	-.079	(Constant)		
.360	.922	.125	.045	.041	الودائع/الموجودات		

a. Predictors: (Constant), الودائع/الموجودات

b. Dependent Variable العائد على الودائع

(2-3-2)

يبين الجدول (2-3-2) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (العائد على الودائع) وبتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 12.5% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (العائد على الودائع)

- وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 1.6 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 1.6% على المتغير التابع (العائد على الودائع) مما يعني أن المتغير المستقل ((الودائع/الموجودات) استطاع أن يفسر 1.6% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على الودائع) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 0.85$ و معنوية الدلالة الحسابية (Sig=0.36) وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

3) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

Sig.		F		Adjusted R Square		R Square		R	
.461 ^b		0.552		-0.008		0.010		.101 ^a	
Sig.	t	Standar dized Coeffi cients	Unstandardized Coefficients		Model				
		Beta	Std. Error	B					
.501	.677		.003	.002	(Consta 1 nt)				
.461	.743	.101	.002	.002	الودائع/المو جودات				

a. Predictors: (Constant), الودائع/الموجودات

a. Dependent Variable: العائد على الأموال المتاحة

(3-3-2)

يوضح الجدول (3-3-2) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (العائد على الأموال المتاحة) وبتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 10.1% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (العائد على الأموال المتاحة)

- وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 1.0 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 1.0% على المتغير التابع (العائد على الأموال المتاحة) مما يعني أن المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) استطاع أن يفسر 1.1% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (العائد على الأموال المتاحة) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 0.55$ و معنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig} = 0.46$) وهي أكبر من المعنوية الدلالة القياسية $\text{sig} = 0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية أي النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

4) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (العائد على الموجودات) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

Sig.			F		Adjusted R Square	R Square	R
.082 ^b			3.146		0.038	0.055	.235 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model		
		Beta	Std. Error	B			
.501	.677	.101	.003	.002	(Constant) 1		
.461	.743		.002	.002	الودائع/الموجودات		

a. Predictors: (Constant), الودائع/الموجودات

b. Dependent Variable: العائد على الموجودات

(4-3-2)

يبين الجدول (2-3-4) نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (العائد على الموجودات) وبتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 23.5% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (العائد على الموجودات)

وأيضا لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 5.5 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 5.5% على المتغير التابع (العائد على الموجودات) مما يعني أن المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) استطاع أن يفسر 5.5% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (مؤشر العائد على الموجودات) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 3.14$ و معنوية الدلالة الحسابية ($Sig = 0.082$) وهي أكبر من المعنوية الدلالة القياسية $Sig = 0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

(5) هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

Sig.	F	Adjusted R Square	R Square	R
.249 ^b	1.360	0.007	0.025	.157 ^a
Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error B	Model
.035	-2.157		.542	-1.170
.249	1.166	.157	.410	.478

a. Predictors: (Constant), الودائع/الموجودات

b. Dependent Variable: صافي هامش الربح

(2-3-5)

يبين الجدول (5-3-2) نتائج التحليل الاحصائي للعلاقة بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (صافي هامش الربح) وبتفسيره نجد :

- لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته 15.7% ويعبر عن نسبة الارتباط بين المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) والتابع (صافي هامش الربح)

وأيضاً لدينا المقياس R Square معامل التفسير والذي قيمته 2.5 % أي أن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار 2.5% على المتغير التابع (صافي هامش الربح) مما يعني أن المتغير المستقل (الودائع/الموجودات) استطاع أن يفسر 2.5% فقط من التغيرات الحاصلة في التابع (صافي هامش الربح) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى،

- ويظهر الجدول قيم تحليل التباين، حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية $F = 1.36$ و معنوية الدلالة الحسابية ($Sig = 0.249$) وهي أكبر من معنوية الدلالة القياسية $sig = 0.05$. مما يؤكد عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار أي من الناحية الإحصائية النموذج غير دال إحصائياً.

نتيجة لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) وبين مؤشر (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية

النتائج العملية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين (العائد على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

وبالتالي فإن ذلك يعني أن مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من القروض لا يشكل أهمية نسبية ولا تعد المصدر الرئيسي للعوائد الناجمة عن توظيف حقوق الملكية وبشكل آخر فإن قدرة المصرف على تلبية مسحوبات الودائع لم يؤثر بشكل معنوي بالعوائد المتولدة من توظيف حقوق الملكية.

2. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

وبالتالي فإن ذلك يعني أن مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من القروض له أهمية كبيرة في الحصول على العوائد من تلك الودائع وبشكل آخر فإن قدرة المصرف على تلبية مسحوبات الودائع له أثر معنوي بالعوائد المتولدة من توظيف تلك الودائع

3. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

وبالتالي فإن ذلك يعني أن مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من القروض له أهمية كبيرة في الحصول على العوائد من الأموال المتاحة لديه بشكل عام، وبشكل آخر فإن قدرة المصرف على تلبية مسحوبات الودائع له أثر معنوي بالعوائد المتولدة من توظيف كافة الأموال المتاحة لديه.

4. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين العائد على الموجودات كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

وبالتالي فإن ذلك يعني أن مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من القروض له أهمية كبيرة في الحصول على العوائد من الموجودات، وبشكل آخر فإن قدرة المصرف على تلبية مسحوبات الودائع يؤثر بشكل معنوي بكفاءة المصرف في توظيف موجوداته.

5. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (القروض/الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين صافي هامش الربح كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

وبالتالي فإن ذلك يعني أن مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من القروض لا يشكل أهمية نسبية ولا يعد المصدر الرئيسي لصافي الربح بعد الضريبة، وبشكل آخر فإن قدرة المصرف على تلبية مسحوبات الودائع لم تؤثر بشكل معنوي بربحية المصرف وكفاءته في زيادة إيراداته .

6. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين (العائد على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

ويعني ذلك أن أموال الودائع غير الموظفة والموجودة كأرصدة نقدية في المصرف لا تشكل أهمية نسبية في الحصول على عوائد من حقوق الملكية ، وأن قدرة الأرصدة النقدية وشبه النقدية في المصرف على الوفاء بالتزاماته وعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تعود على المصرف بعوائد مالية لم يؤثر بشكل معنوي بالعوائد المتولدة من توظيف حقوق الملكية.

7. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

ويعني ذلك أن أموال الودائع غير الموظفة والموجودة كأرصدة نقدية في المصرف لا تشكل أهمية نسبية في الحصول على عوائد من الودائع ، وأن قدرة الأرصدة النقدية وشبه النقدية في المصرف على الوفاء بالتزاماته وعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تعود على المصرف بعوائد مالية لم يؤثر بشكل معنوي بالعوائد المتولدة من تلك الالتزامات.

8. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

ويعني ذلك أن أموال الودائع غير الموظفة والموجودة كأرصدة نقدية في المصرف لا تشكل أهمية نسبية في الحصول على عوائد من الأموال المتاحة لدى المصرف ، وأن قدرة الأرصدة النقدية وشبه النقدية في المصرف على الوفاء بالتزاماته وعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تعود على المصرف بعوائد مالية لم يؤثر بشكل معنوي بالعوائد المتولدة من توظيف كافة الأموال المتاحة لديه.

9. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين (العائد على الموجودات) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

ويعني ذلك أن أموال الودائع غير الموظفة والموجودة كأرصدة نقدية في المصرف لا تشكل أهمية نسبية في الحصول على عوائد من الموجودات لدى المصرف ، وأن قدرة الأرصدة النقدية وشبه النقدية في المصرف على الوفاء بالتزاماته وعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تعود على المصرف بعوائد مالية لم يؤثر بشكل معنوي بكفاءة المصرف في توظيف موجوداته.

10. هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الأرصدة النقدية وشبه نقدية/الودائع)

كأحد مقاييس خطر السيولة وبين (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد
توظيفات الأموال المصرفية.

ويعني ذلك أن أموال الودائع غير الموظفة والموجودة كأرصدة نقدية في المصرف تشكل أهمية
نسبية في نسبة صافي هامش الربح،

وأن قدرة الأرصدة النقدية وشبه النقدية في المصرف على الوفاء بالتزاماته وعدم توظيف هذه
الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تعود على المصرف بعوائد مالية أثرت بشكل معنوي
بربحية المصرف وكفاءته في زيادة إيراداته .

11. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) كأحد مقاييس خطر

السيولة وبين مؤشر (العائد على حق الملكية) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات
الأموال المصرفية .

ويعني ذلك العلاقة بين ودائع المصرف كمصدر مهم للأموال وبين موجوداته (من قروض
واستثمارات) لا تشكل مصدراً ذو أهمية نسبية في الحصول على عوائد على حقوق
الملكية لدى المصرف،

أي أن قدرة المصرف على تمويل موجوداته المختلفة من أموال الودائع ليس لها أثر معنوي
في العوائد الناجمة عن توظيف حقوق الملكية .

12. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) كأحد مقاييس

خطر السيولة وبين مؤشر (العائد على الودائع) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات
الأموال المصرفية.

ويعني ذلك أن العلاقة بين ودائع المصرف كمصدر مهم للأموال وبين موجوداته لا
تشكل مصدراً ذو أهمية نسبية في الحصول على عوائد على تلك الودائع ،

أي أن قدرة المصرف على تمويل موجوداته المختلفة من أموال الودائع ليس لها أثر معنوي
في العوائد المتولدة عن توظيف تلك الودائع .

13. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين مؤشر (العائد على الأموال المتاحة) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

وبيعني ذلك العلاقة بين ودائع المصرف كمصدر مهم للأموال وبين موجوداته لا تشكل مصدراً ذو أهمية نسبية في الحصول على عوائد على الأموال المتاحة لدى المصرف، أي أن قدرة المصرف على تمويل موجوداته المختلفة من أموال الودائع ليس لها أثر معنوي في العوائد المتولدة عن توظيف الأموال المتاحة لديه.

14. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين مؤشر (العائد على الموجودات) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

وبيعني ذلك أن العلاقة بين ودائع المصرف كمصدر مهم للأموال وبين موجوداته لا تشكل مصدراً ذو أهمية نسبية في الحصول على عوائد على الموجودات لدى المصرف، أي أن قدرة المصرف على تمويل موجوداته المختلفة من أموال الودائع لم يؤثر بشكل معنوي بكفاءة المصرف في توظيف موجوداته.

15. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مقياس (الودائع/الموجودات) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين مؤشر (صافي هامش الربح) كمؤشر من مؤشرات عوائد توظيفات الأموال المصرفية.

وبيعني ذلك أن العلاقة بين ودائع المصرف كمصدر مهم للأموال وبين موجوداته لا تشكل مصدراً ذو أهمية نسبية في الحصول على صافي هامش الربح في المصرف، أي أن قدرة المصرف على تمويل موجوداته المختلفة من أموال الودائع لم يؤثر بشكل معنوي معنوي بربحية المصرف وكفاءته في زيادة إيراداته .

الاستنتاجات

توصلت الدراسة من خلال المراجعة النظرية لما سبق والتطبيق الفعلي للبيانات ، إلى مجموعة من الاستنتاجات على المستويين النظري والعملي نلخص أهمها في جانبين :

أولاً : الاستنتاجات المستوحاة من الجانب النظري للدراسة :

1. تتعرض المصارف إلى مخاطر متنوعة ذات طبيعة مغايرة لمخاطر منظمات الأعمال الأخرى بسبب طبيعة عملها المتمثلة بالتعامل مع أموال الغير ، مما يؤثر على عوائدها المتحققة جراء هذا التعامل .
2. يعد خطر السيولة أحد أهم مخاطر العمل المصرفي والمؤثرة على العائد الخاص بالمصرف ، وإن التعامل الصحيح مع هذا الخطر يكون من خلال تطبيق إدارة كفاء لخطر السيولة تحدد الارتباط بينه وبين أثره على أداء المصارف والعوائد المتحققة لها .
3. من أهم أسباب مخاطر السيولة في المصارف ، ما يأتي :
 - ضعف تخطيط السيولة بالمصرف، يؤدي إلى عدم التناسق بين الموجودات والمطلوبات من حيث آجال الاستحقاق .
 - سوء توزيع الموجودات على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة .
 - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
 - هذا وتسهم بعض العوامل الخارجية مثل الظروف السياسية والاقتصادية والأزمات الحادة في أسواق رأس المال في التعرض لخطر السيولة .
4. يحظى مفهوم العائد المصرفي ومؤشراته بأهمية كبيرة من قبل إدارات المصارف ، لأن نجاح إدارة أي مصرف أو فشلها يقاس عادة من خلال تحقيقها للعوائد المناسبة التي تمثل مصدراً من مصادر ثقة المودعين والدائنين للمصرف ، إضافةً إلى كونه أحد الوسائل لزيادة رأس مال المصرف و احتياطياته، و مواجهة أي خسائر محتملة وكل ذلك من شأنه تأكيد استقرار المركز المالي للمصرف.
5. تعد العوائد مؤشراً مهماً لأداء المصرف وهدفاً أساسياً لبقائه واستمراره وأمراً ضرورياً ، إذ بدونه لا يستطيع المصرف أن ينمو ويتطور. لذلك تسعى المصارف جاهدة لتحقيق العائد وتعظيمه من خلال كل المستلزمات والإمكانيات الضرورية لذلك .
6. هناك العديد من العوامل والمخاطر التي تؤثر في العائد المصرفي منها ما هو داخل المصرف يعتمد على قراراتها وسياساتها، ومنها ما هو خارجي يأتي من الظروف المختلفة والبيئة التي يمارس المصرف فيها عمله ونشاطه .
7. تحقق المبادلة المناسبة بين خطر السيولة والعائد المصرفي أحد أهم عوامل نجاح المصارف واستمرارها .

ثانياً: الاستنتاجات المستوحاة من الجانب العملي للدراسة :

من خلال تحليل البيانات ومعالجتها واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

1. تعد المصارف الخاصة السورية بشكل عام حديثة التأسيس بالنسبة للقطاع المصرفي السوري ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين أولهما (بنك سورية والمهجر-بنك بيمو- بنك بيبيلوس - المصرف الدولي للتجارة والتمويل-البنك العربي-بنك سورية والخليج-بنك عودة) حيث دخلت السوق المصرفية السورية قبل 2006 أو خلاله والمجموعة الثانية (بنك الأردن - بنك الشرق - فرنسبنك -بنك قطر) دخلت السوق المصرفية بعد 2007 أي لم تكن من بداية الفترة المدروسة ويلاحظ تأثر بياناتها بذلك.
2. أظهرت نتائج تحليل مقاييس ومؤشرات (متغيرات الدراسة) المتمثلة بكل من خطر السيولة وعوائد توظيفات الأموال المصرفية ، وجود تفاوت بين المصارف عينة الدراسة في بعض تلك المقاييس والمؤشرات ، وكذلك في إطار المصرف الواحد خلال مدة الدراسة . فليس هناك حالة منتظمة أو موحدة تسود العمل المصرفي في بيئة الدراسة بشكل عام ، مما يدل على الاختلاف في السياسات الاستثمارية والتمويلية التي يتبعها كل مصرف .
3. توجد علاقة طردية بين نسبة (القروض/ الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين معدلات العوائد على (الودائع -الأموال المتاحة -الموجودات)
4. لا توجد علاقة معنوية بين نسبة (القروض/ الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين معدل العائد على حقوق الملكية - وصافي هامش الربح
5. لا توجد علاقة معنوية بين نسبة (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/ الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين معدلات العوائد على (حقوق الملكية - الودائع -الأموال المتاحة -الموجودات)
6. توجد علاقة عكسية بين نسبة (الأرصدة النقدية وشبه النقدية/ الودائع) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين وصافي هامش الربح
7. لا توجد علاقة معنوية بين نسبة (الودائع/الموجودات) كأحد مقاييس خطر السيولة وبين العوائد المصرفية أي معدلات العوائد على (حقوق الملكية - الودائع -الأموال المتاحة -الموجودات) بالإضافة لصافي هامش الربح

التوصيات

- بالاعتماد على استنتاجات الدراسة النظرية والعملية ، نعرض مجموعة من التوصيات:
1. ضرورة اهتمام المصارف بمفهوم إدارة المخاطر المصرفية ووضعها في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات المستقبلية ، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفاء .
 2. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل مصرف و استخدام أنظمة معلومات حديثة ، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها بشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف .
 3. إن النظر إلى الأداء المالي في المصرف من ناحية العوائد والمخاطر يوضح الرؤية السليمة لمسار عمل المصرف ويساعد الإدارة على وضع القرارات الصحيحة.
 4. ضرورة إعادة المصارف الخاصة السورية النظر في سياساتها الاستثمارية والائتمانية ووضع خطط لتحسين أدائها في تلك المجالات .
 5. ضرورة تقييم سياسات المصارف الخاصة السورية وممارستها وإجراءاتها المتعلقة بمنح القروض والتسليفات وأنشطة الاستثمار من قبل مراقبي البنك المركزي . وتقديم توصيات لهذه المصارف مع اطلاعها على مسارات العمل المصرفي الدولي في هذا المجال .
 6. ضرورة أن تسعى المصارف الخاصة السورية إلى تنويع مصادر إيراداتها وان لا تقتصر على المصادر التقليدية فإن أجور الخدمات المتحققة من تقديم تشكيلة من الخدمات الاستثمارية الحديثة (مثل خدمات التسويق والوساطة بمختلف أنواعها وإنشاء صناديق الاستثمار والتعامل بالأدوات المشتقة)تعد مصدراً مهماً لنمو إيرادات المصرف.
 7. ضرورة أن تسعى المصارف الخاصة السورية إلى تحقيق التوازن الأمثل بين السيولة والمخاطرة .
 8. في ضوء ما توصلت إليه الدراسة ولتحقيق المزيد من البحث والتحليل نوصي بتبني دراسات مستقبلية في مجال البحث في بيئة أكثر استقراراً ،وفترات زمنية بعيدة نسبياً عن فترة التأسيس لكي يتسنى الخروج بنتائج عملية تعكس اثر خطر السيولة في عوائد توظيفات الأموال المصرفية .

(الملحق)

البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد وفق

القوائم المالية للمصارف السورية الخاصة

(الميزانية العمومية - بيان الدخل)

من عام 2006 حتى عام 2011

1-البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية لبنك سورية

	سورية والمهجر 2006	سورية والمهجر 2007	سورية والمهجر 2008	سورية والمهجر 2009	سورية والمهجر 2010	سورية والمهجر 2011
أرصدة نقدية						
وشبه نقدية	13877830602	13709448848	13294950426	15416893224	16240811428	11318358457
القروض	6425530625	13372461640	18139367000	19391381923	30353048660	21230587738
ودائع 1	43956701882	56083806107	61677161441	65678293244	83483479322	58653236418
ودائع 2	569633414	833478108	857567318	475575946	400448761	1786670833
الودائع	44526335296	56917284215	62534728759	66153869190	83883928083	60439907251
الموجودات	49743095127	62534045974	68638650994	72659426759	92140639902	69493736681
صافي الربح						
بعد الضريبة	103819045	233497546	646947568	635976310	712548262	570491247
حقوق الملكية	3320590813	3404088359	3949834276	4395425533	5116253131	5646207704
الايرادات	496454301	803650410	1631228062	1692575840	2003721634	2586382723
الودائع+حقوق الملكية	47846926109	60321372574	66484563035	70549294723	89000181214	66086114955

والمهجر (قائمة الدخل –الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

2-البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية لبنك بيمو

(قائمة الدخل –الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

	بيمو 2006	بيمو 2007	بيمو 2008	بيمو 2009	بيمو 2010	بيمو 2011
أرصدة نقدية وشبه نقدية						
القروض	14809790	26139789301	24112714682	35054037820	36188623766	13640099834
ودائع 1	11648624435	16828264242	26722447495	28171538869	36854440925	32935436131
ودائع 2	56096389285	72779466380	78211137833	91534491044	1.0356E+11	61728663131
الودائع	972855033	1602555725	1717525488	928153562	1153856125	1480117321
الموجودات	57069244318	74382022105	79928663321	92462644606	1.04714E+11	63208780452
صافي الربح بعد الضريبة	63597797154	81207819728	89301194577	1.01968E+11	1.14761E+11	75642066002
حقوق الملكية	216201572	448028197	732006399	661204477	667803106	659504453
الايرادات	1945902833	2305034045	3863040444	4406799921	5073795527	7020904980
الودائع+حقوق الملكية	861614754	1425842844	2192242797	2722562850	2880373943	3723446738
	59015147151	76687056150	83791703765	96869444527	1.09788E+11	70229685432

3-البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية لبنك بيبيلوس
(قائمة الدخل –الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

	بييلوس2006	بييلوس2007	بييلوس2008	بييلوس2009	بييلوس2010	بييلوس2011
أرصدة نقدية						
وشبه نقدية	663815512	1261552929	4231865242	4485421992	7535973009	6046280891
القروض	3523159458	6592228305	10561181599	16285005596	22389618764	23750605571
ودائع1	4847434325	13350679360	20454588239	26857908557	33611647347	35636351804
ودائع2	2687240007	1272858526	2925447608	2339780330	2603548657	1510678482
الودائع	7534674332	14623537886	23380035847	29197688887	36215196004	37147030286
الموجودات	9901150602	17299320528	26342073531	32699785959	42576720235	46454088478
صافي الربح بعد						
الضريبة	87697627	26444226	196602556	176808018	231123382	169292440
حقوق الملكية	1900871797	1912173378	2121724937	2301624040	4388562585	6559259109
الايرادات	151060442	417639790	778661280	927120500	1069573730	1737261174
الودائع+حقوق الملكية	9435546129	16535711264	25501760784	31499312927	40603758589	43706289395

4--البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية للبنك
العربي(قائمة الدخل –الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

	العربي2006	العربي2007	العربي2008	العربي2009	العربي2010	العربي2011
أرصدة نقدية						
وشبه نقدية	1219651998	5182042896	6422910831	7311427601	10206445522	6147390238
القروض	2264753643	6780183690	12245455796	17121818233	23122664399	22429798100
ودائع1	208953645	254248157	1607211903	3444035115	175275236	1452807653
ودائع2	7877277706	18991955987	26063279744	25796502420	35302878075	27409152085
الودائع	8086231351	19246204144	27670491647	29240537535	35478153311	28861959738
الموجودات	10746424009	22073771009	32267342544	34286507978	41177999711	37320391021
صافي الربح بعد						
الضريبة	-23588710	142720929	270486890	183445423	401664025	460442092
حقوق الملكية	1480092080	1622813009	3303299899	3331070353	3634553368	5942994851
الايرادات	116058775	496547082	800276222	977374494	1365907914	1975847195
الودائع+حقوق الملكية	9566323431	20869017153	30973791546	32571607888	39112706679	34804954589

5-البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية لبنك سورية والخليج (قائمة الدخل -الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

2011سوالخليج	2010سو والخليج	2009سو والخليج	2008سو والخليج	2007سووالخليج	
3149217544	2833639503	2897936537	1189544302	657019675	أرصدة نقدية وشبه نقدية
12709414072	7460151611	4546495676	4162292245	572751940	القروض
4814531118	892145829	62386190	1737660274	0	ودائع 1
13845318594	11850037464	8596585074	3172649112	1695770281	ودائع 2
18659849712	12742183293	8658971264	4910309386	1695770281	الودائع
22355899759	15759130722	12131919402	7812933989	4726627337	الموجودات
257893204	-202755777	1985606	-158558845	-128331842	صافي الربح بعد الضريبة
2726997305	2469718089	2673128678	7812933989	4726627337	حقوق الملكية
757376603	250039505	231302415	24957124	-33976279	الايرادات
21386847017	15211901382	11332099942	12723243375	6422397618	الودائع+حقوق الملكية

6-البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية لبنك عودة (قائمة الدخل -الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

عودة2011	عودة2010	عودة2009	عودة2008	عودة2007	عودة2006	
12796221322	26906008457	16906790003	10815729429	6632511937	2194579333	أ. نقدية
29140688757	39443874144	26100199495	19305771518	9846364436	4884633795	القروض
1023374672	636774929	1012302107	2058285769	372780034	131663382	و 1
49971107144	82138838299	64637730550	48538813633	31674555810	13960061338	و 2
50994481816	82775613228	65650032657	50597099402	32047335844	14091724720	الودائع
6341757340	93789025879	75547091806	58599267806	36382509100	17787609133	الموجودات
114396560	681628658	624544195	365602314	258802331	452873	ص ر ب ض
6967585636	6863687692	6129618053	3066727831	2810933313	2548527232	حقوق الملكية
2930269804	2250701218	1847025949	1439888957	1001766749	420868012	الايرادات
57962067452	89639300920	71779650710	53663827233	34858269157	16640251952	الودائع+ح الملكية

7-البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية لبنك الأردن
(قائمة الدخل –الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

	الأردن 2008	الأردن 2009	الأردن 2010	الأردن 2011
أرصدة نقدية وشبه نقدية	111073566	1778217547	3861863797	3123645706
القروض	19129518	4147328319	8804135359	10622431843
ودائع 1	0	1562117226	3688161357	3216742679
ودائع 2	191947353	4164055530	8935438640	10890296073
الودائع	191947353	5726172756	12623599997	14107038752
الموجودات	1732155837	9441645761	16171067852	17729470082
صافي الربح بعد الضريبة	1259311	-159107805	17603161	103962887
حقوق الملكية	1501259311	2842151506	2859754667	2963717554
الإيرادات	-21387586	60005825	381560183	659091808
الودائع+حقوق الملكية	1693206664	8568324262	15483354664	17070756306

8-البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية لبنك قطر
(قائمة الدخل –الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

	قطر 2009	قطر 2010	قطر 2011
أرصدة نقدية وشبه نقدية	2359770	4840061342	3330255602
القروض	0	6090693456	3077524892
ودائع 1	0	3310357510	494204405
ودائع 2	117114364	4362801063	5275690700
الودائع	117114364	7673158573	5769895105
الموجودات	5660006898	23455568438	21835950480
صافي الربح بعد الضريبة	-288121832	-93163345	1178307142
حقوق الملكية	4711878168	14525339683	15703646825
الإيرادات	-63991410	218146457	1714757061
الودائع+وق الملكية	48289932	22198498256	21473541930

9- البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية لبنك الشرق (قائمة الدخل –الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

	الشرق 2008	الشرق 2009	الشرق 2010	الشرق 2011
أرصدة نقدية وشبه نقدية	1990310810	1096852607	1568848741	3652374791
القروض	0	1429336304	3661848602	6188008453
ودائع 1	599719165	300000000	972071671	2898560133
ودائع 2	0	2319325165	5717645254	9680339311
الودائع	599719165	2619325165	6689716925	12578899444
الموجودات	3063554048	5025622618	9185452319	15812817494
صافي الربح بعد الضريبة	-40038347	-110968662	112819237	48860768
حقوق الملكية	2459961653	2354927491	2235167491	2280135113
الايرادات	2923426	-7231065	85790794	432628440
الودائع+حقوق الملكية	3059680818	4974252656	8924884416	14859034557

10-البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية لبنك فرنسبنك (قائمة الدخل –الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

	فرنسبنك 2008	فرنسبنك 2009	فرنسبنك 2010	فرنسبنك 2011
أرصدة نقدية وشبه نقدية	481750437	1893771101	2424255103	3204460458
القروض	0	2358128720	8738607121	11530804490
ودائع 1	383691858	4678883147	8032940745	12808214798
ودائع 2	0	7023191450	13086961308	13153369510
الودائع	383691858	11702074597	21119902053	25961584308
الموجودات	2057063719	13531169510	23690035188	31113079904
صافي الربح بعد الضريبة	-96877730	-129994909	5229532	150373123
حقوق الملكية	1653122270	1532950393	1727772344	4037131624
الايرادات	-18622385	73927176	288475641	1001491230
الودائع+حقوق الملكية	2036814128	13235024990	22847674397	29998715932

11-البيانات المكونة لنسب السيولة ومعدلات العوائد والمحسوبة من القوائم المالية للبنك الدولي
للتجارة والتمويل (قائمة الدخل –الميزانية) من عام 2006 إلى عام 2011

	الدولي2006	الدولي2007	الدولي2008	الدولي2009	الدولي2010	الدولي2011
أرصدة نقدية وشبه نقدية	7357868897	15065408720	16361540378	15444540069	15548606084	12230386897
القروض ودائع1	5870547249	11968561250	19035703780	27135004969	33078193990	29008758714
ودائع2	20540413070	31656787896	37207159116	50491819912	59280869185	41155623763
ودائع الودائع	2849313413	6522632433	5000992611	6910879157	5386288722	5100738402
الموجودات	23389726483	38179420329	42208151727	57402699069	64667157907	46256362165
صافي الربح بعد الضريبة	29403130089	48971098040	52098310280	68670083953	78293635020	61466770126
حقوق الملكية	281968077	435035144	583493459	849785753	914474357	1009017399
الايرادات	1881809805	3874543349	4210536808	4760322561	7319296918	7828314317
الودائع+حقوق الملكية	680106630	1066739390	1321534473	1784110830	1988682322	2617097894
	25271536288	42053963678	46418688535	62163021630	71986454825	54084676482
	0.250988281	0.313482005	0.45099591	0.47271305	0.511514578	0.627130136

قائمة المراجع

الكتب :

- 1* عبد المطلب عبد الحميد ، (2000) ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر
- 2* د. سيد الهواري، إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الجيل، القاهرة، 1987.
- 3* السعيد فرحات جمعة ، (2000) ، الاداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- 4* أبو محمد وقُدوري ، رضا صاحب ، فائق مشعل (إدارة المصارف) جامعة الموصل، 2005
- 5* عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006 م.
- 6* عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002
- 7* محمد سعيد انور سلطان ، إدارة البنوك ، الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2005م
- 8* إبراهيم، محمد، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية، عدد 11 ، اتحاد المصارف العربية.
- 9* فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، (2000) ، ادارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن
- 10* د. خليل محمد حسن الشماع، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995.
- 11* رشاد العصار، أولغا قمر، سعيد عبد الواحد، دراسات تطبيقية في إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 1991.
- 12* سرمد كوكب الجميل ، (2002) ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق
- 13* د. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

- 14* مطر، محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2006 م.
- 15* الصيرفي، محمد، إدارة البنوك، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006
- 16* الشاهد، سمير، محمد (المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة)، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2000
- 17* حماد ، طارق عبد العال (: حوكمة الشركات - المفاهيم والمبادئ والتجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف) الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2005
- 18* حماد، طارق عبد العال (المحاسبة المالية) الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ، 2007
- 19* حماد، طارق عبد العال (إدارة المخاطر : أفراد، إدارات، شركات، بنوك : مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف) الدار الجامعية الإسكندرية، مصر : ، 2008
- 20* شوقي حسين عبد الله ، التمويل والادارة المالية ، مكتبة دار النهضة العربية للنشر ، جامعة القاهرة ، مصر، (1985)
- 21* عبدالله، خالد، والطراد إسماعيل، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط1 ، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006 م.
- 22* تركي ،محمود عبد السلام ابراهيم،(تحليل التقارير المالية) مطابع جامعة الملك سعود، 2011 الرياض دار المريخ
- 23* عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف ، (2000) ، تنظيم وادارة البنوك ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، مصر .
- 24* جامعة القدس المفتوحة (الادارة المالية)، الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن 2000،
- 25* آل علي، رضا، إدارة المصارف " مدخل تحليلي كمي معاصر"، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002
- 26* هندي، منير، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996 م.
- 27* رمضان، زياد، وجوده، محفوظ. إدارة البنوك، ط2 ، دار المسيرة، عمان، 1996 م.

- 28* حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 م.
- 29* د. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 30* حدة، رايس (دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية في ظل نظام لا ريوبي (الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر، 2009)
- 31* هندي، منير، إدارة البنوك التجارية" مدخل اتخاذ القرارات"، ط3 ، المكتب العربي الحديث، 2000 م.
- 32* العلاق ، بشير عباس (إدارة المصارف-مدخل وظيفي) الأردن، 2001
- 33* أللوزي ، سليمان احمد ؛ مهدي، حسن زويلف ؛ الطروانة ، مدحت ابراهيم (إدارة البنوك) ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، 1997
- 34* دريد كمال آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2010 ،
- 35* مفلح عقل ، (1995) ، مقدمة في الادارة المالية ، ط1 ، طبع بدعم البنك العربي ، عمان ، الاردن .
- 36* كراجة، عبد الحليم، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي" أسس، مفاهيم، تطبيقات " ط2
- دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002 م.
- 37* أبو الرب ،نور الدين ،إسلام عبد الجواد ،رشيد الكخن ،مفيد الظاهر " ,مبادئ التمويل قسم العلوم المالية والمصرفية ,جامعة النجاح الوطنية(1999) , ,
- 38* منير ابراهيم هندي ، (1994) ، ادارة المنشأة المالية ، ط1 ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، مصر .
- 39* خلف، فليح، البنوك الإسلامية، ط1 ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
- 40* صلاح الدين حسن السيسي ، (1997) ، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر ، ط1 ، دار الوسام للطباعة والنشر ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة .
- 41* مصطفى رشيد شيحة ، (1985) ، الاقتصاد النقدي المصرفي ، ط2 ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر

42* منير ابراهيم هندي ، (1993) ، ادوات الاستثمار في اسواق راس المال (الاوراق المالية وصناديق الاستثمار) ، المؤسسة العربية المصرفية ABC للنشر ، البحرين .

43* عماد محمد علي عبد اللطيف العاني ، (2002) ، اندماج الاسواق المالية الدولية (اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي) ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق

44* كمال شرف ، هاشم ابو عراج ، (1994) ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا .

مجلات علمية ودوريات :

1. مؤيد الفضل ، (2002) ، مؤشرات اداء النظام المصرفي الخاص والعام في العراق ، دراسة مقارنة ، مجلة افاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في الامارات ، مجلد21 ، عدد84 ، ابو ظبي ، الامارات .
2. فريدي باز ، (1994) ، التحليل المالي للمصارف العربية ، النسب المالية في ادارة الموجودات والمطلوبات ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مجلد14 ، عدد164 بيروت ، لبنان
3. مركز الدراسات المالية والمصرفية ، (2000) ، تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مجلد8 ، عدد3 ، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، عمان ، الاردن
4. سرمد كوكب الجميل ، (1993) ، مؤشرات القدرة الايفائية في ادارة ميزانية مصرف الرافدين ، مجلة تنمية الرافدين ، عدد41 ، جامعة الموصل ، العراق
5. مرهج، حمودة، مزيق تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات مجلة جامعة تشرين (2013العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد
6. طالب عوض ، (1995) ، كفاءة السياسة النقدية والمالية في الاردن ، دراسات العلوم الانسانية ، السلسلة أ ، الجامعة الاردنية للنشر ، مجلد22 ، عدد2 ، عمان ،الأردن
7. مفلح عقل ، (1983) ، تخطيط السياسة الائتمانية للمصرف التجاري ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مجلد3 ، عدد27
8. محمود ابراهيم نور ، (2001) ، سعر الفائدة واثره في النشاط المصرفي (دراسة تطبيقية في البنك العربي) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد8 ، عدد28 ، جامعة بغداد ، العراق .
9. احلام معيوف ، (2002) ، دور التسهيلات المصرفية في عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة تنمية الرافدين ، عدد24 ، جامعة الموصل ، العراق

10. فالح عبد الكريم الشихلي ، (2000) ، المصارف العراقية في خدمة الاقتصاد الوطني ، مجلة دراسات اقتصادية ، السنة الثانية ، عدد3 ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق
- 11.د. سعيد توفيق عبيد ، " العائد والمخاطرة في الاستثمار تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، يناير 1996م ، ص41
12. حافظ كامل الغندور ، (1996) ، الصيرفة الشاملة والتجربة المصرفية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، عدد188 .
- 13.صيام،زكريا،دراسة ميدانية مطبقة على الشركات المساهمة الأردنية في مؤتمر مستقبل مهنة المراجعة والمحاسبة ،القاهرة، 2003 م

رسائل وأطروحات :

- 1* عبد العزيز محمد احمد المخلافي ،(2004) ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد
- 2* الشمري، صادق راشد. (2010) "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية". رسالة دكتوراه، جامعة حلب
- 3* رافعة ابراهيم عبد الله الحمداني ، (2003) ، بيئة المهمة وأثرها في مخاطرة وربحية المصارف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل
- 4* أبو زعيتر، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006
- 5* الحميري : بشار عباس (: إدارة التدفقات النقدية وأثرها في الأداء المصرفي) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء 2005
- 6* بشار ذنون محمد الشكري ، (1999) ، تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل

English References:

1. Hempel George H. & Simonson Donald G., (1999), "Bank Management: Text & Cases", 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Inc.
2. Vernimmen P.,(1981), "Gestion et Politiqua de la Banque", Dolloz, France.
3. Howells , Peter , Bain , Keith . " Financial Markets & Institutions . ''3th ed. , prentice Hall , 2000
4. Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, 1994.
5. Whiting D.P., (1985), "Mastering Banking", Macmilan Education Ltd., London.
6. Eugen S. Klise,(1972), "Money and Banking," South– western pub.com.ohio.
7. Hempel George H. & Simonson Donald G. & Coleman Alan B., (1998), "Bank Management: Text & Cases"4thEd., New York: John Wiley & Sons, Inc
8. Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., "Financial ManagementTheory and Practice, R.R. Donnelley Willard, 11th Edition, 2005.
9. Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts" Hm Treasury, The Orange Book, Working Papers, 2004
10. , The CPA Journal 2010 ,.
11. Rose Peter S.,(1999),"Commercial Bank Management," Irwin / McGraw – Hill.
12. Jessup Paul F., (1980), "Modern Bank Management," St. Paul West, Publication co.
13. – Finard, J.B., " A framework for Corporate Financial Risk Management , Kelin, P.A., & Lederman , J., Chicago : Irwin , 1996
14. Brealy , A , Richard & Myers , C, Stewart , " principles of corporate Finance . "2000
15. Rose Peter S.,(1991),"Commercial Bank Management: Producing & Selling Financial Services," Boston: Homewood, IRWIN.
- 16.Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., "Financial Management Theory and Practice, R.R. Donnelley Willard, 11th Edition,2005

The Web Internet Site:

<http://www.banquecentrale.gov.sy>

<http://www.dse.sy/>

<http://scfms.sy>